الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

5-4-3 **ذو القعدة** 1435 –31-30-29 **أغسطس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	16
حقوق الإنسان فى العالم	35

"جمعية" و"هيئة" حقوق الإنسان: انتقادات المنظمات الدولية للمملكة "غير واقعية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 ذو العدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الخبر – ياسمين الفردان

اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، الجدل الذي أثارته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش) بشأن إعدام المملكة لتجار مخدرات ومتهمين بالسحر والشعوذة، «شهادة إيجابية»، تثبت «حرص المملكة على الفرد والمجتمع من سموم المخدرات وأعمال السحر والشعوذة». واتهمت الجمعية معدي التقارير بـ«عدم فهم دستور السعودية الذي يقوم على الشريعة الإسلامية والسنة».

فيما طالبت هيئة حقوق الإنسان في السعودية، المنظمات الدولية المنادية بوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام، الانتباه إلى حقوق الأطراف الأخرى التي انتهكت من الجناة، ورأت أن هذا يجب أن يُنظر إليه بدرجة الاحترام نفسها، ما جعل كثيراً من دول العالم تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وتشريعاتها الداخلية». وتعدّت «هيومن رايتس ووتش» على قرار السعودية بوصف سجلها المتعلق بحقوق الإنسان «ملطخاً». واعتبرت المنظمة تجارة المخدرات والسحر والشعوذة «جرائم ليست عنيفة».

إلا أن المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي، قال في تصريح إلى «الحياة»: «إن عقوبة القتل (الإعدام) لا تطبق في المملكة إلا في أشد الجرائم خطورة وفي أضيق الحدود، ولا يتم تنفيذها إلا بعد استكمال إجراءات النظر القضائي لها في جميع المحاكم بمختلف درجاتها». وأضاف: « لابد من أن تنظر القضية في المحكمة الابتدائية، نظراً مشتركاً من ثلاثة قضاة، ويجب أن يصدر حكمهم بالإجماع، ثم يُعرض على محكمة الدرجة الثانية، وهي محكمة الاستئناف، حتى لو لم يطعن فيه أحد الأطراف، ويتم تدقيق الحكم من دائرة جنائية مكوّنة من خمسة قضاة، فإذا صادقت محكمة الاستئناف على الحكم؛ فلابد أن يُعرض على المحكمة العليا، ليتم تدقيقه من خمسة قضاة، وإذا صادقت المحكمة العليا على الحكم تكون اكتملت مراحل النظر القضائي».

ولفت الشدي إلى أن العقوبات المقدرة على الجرائم المحكومة بالقصاص والحدود «لا تملك أية سلطة في الدولة أن تعدّلها أو توقفها، باعتبار أن الشريعة الإسلامية نصت عليها بنصوص قاطعة لا تقبل التأويل»، لافتاً إلى أنها «محصورة في جرائم محدودة، ولا يتم الإدانة بها إلا بالدليل القطعي الذي لا يقبل الشك». وقال: «إن هذا الأمر يأتي منسجماً مع التزامات المملكة بموجبات اتفاق مناهضة التعذيب»، موضحاً أن هذه العقوبات «شرّعها الإسلام للحفاظ على حياة الناس، ومصالح المجتمع العليا، وردع أية محاولة لانتهاكها، ونص نظام الإجراءات الجزائية، على عدد من الضمانات التي تكفل للمتهم حقوقه منذ القبض عليه مروراً بإجراءات إيقافه والتحقيق معه وحتى محاكمته».

وأردف المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان إلى أن «المملكة، وهي تؤكد على احترام الحق في الحياة بصفته أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فإنها تحرص على تطبيق أقصى معايير العدالة، بما يتفق مع التزاماتها الدولية، وما وقّعته أو انضمت إليه من اتفاقات ومعاهدات في مجال حقوق الإنسان». وزاد: «يجب ألا تُنسينا الدعوات المنادية بوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام حقوق الأطراف الأخرى التي انتُهكت من الجناة، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه بدرجة الاحترام نفسها، ما جعل كثيراً من دول العالم تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وتشريعاتها الداخلية».

بدوره، أوضح الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري، أن «البيانات التي تصدر من منظمات حقوق الإنسان تتضمن تعليقات وردوداً تختص بأنظمة السعودية، فيما يجب ألا تقارن بعض القضايا التي تحدث داخلياً بالخارج،

لكونها من نظم أحكام الشريعة، وبالتالي نظّمت الأفعال لها والأحكام مبنية على الشريعة، مثل قضايا تهريب المخدرات والسحر والشعوذة».

وطالب الفاخري، في تصريح إلى «الحياة» المنظمات الدولية بـ«تقديم وجهة نظر مبنية على دلائل ووقائع لحقوق الإنسان»، مضيفاً: «المشكلة تكمن في أن بعض ردود الأفعال الدولية والمنظمات الخارجية تُبنى على وجهة نظر موجودة في دولة ما، فيما تختلف الأنظمة من دولة إلى أخرى»، لافتاً إلى أن «السعودية تطبق إجراءاتها بعد سلسلة من التحذيرات والتنبيهات للقضايا الكبرى، وأحكام الشريعة فيها واضحة، ولها عقوبات محددة مسبقاً. كمن يسعى لإدخال المواد المحظورة على رغم معرفته المسبقة بالعقوبات داخل السعودية. لكن البعض يركز على فعل واقع بفاعل الجريمة ولا يركز على الآثار، فهناك آثار لمهربي السموم في المجتمع، والترويج لها عالمياً، وأفعال التهريب لا تقل خطراً عن قضايا القتل العمد».

وعلّق الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان على وصف المنظمة الدولية لقرار السعودية بـ «اللطخة السوداء في سجلها»، قائلاً: «الإنصاف أن السعودية تقدمت في مجال حقوق الإنسان بخطوات ملموسة، وتعدت دولاً كبرى في تطبيق هذه الحقوق، ومحاولة جعل مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً أصيلاً داخل المنظمات والمجتمع المدني، والملاحظات تتغير إيجاباً، في تطوير الأجهزة ووضع اللبنة الأساسية بين الأفراد والمؤسسات».

وانتقد الفاخري التقارير التي تعدّها المنظمات العالمية، لافتاً إلى أنه «يُعاب عليها القصور في فهم أنظمة المملكة، التي تقوم على القرآن والسنة، وما قامت به السعودية لمعاقبة مرتكبي جرائم تنتهك حقوق الإنسان إيجابي لحقوق الفرد والمواطن وحمايته»، مطالباً الجهات الدولية بـ«الاستناد على وقائع ودلائل مبنية على حقوق الإنسان في إصدار التعليقات والردود، والنظر لحقوق المجتمع والدفاع عنه. فيما أن الدفاع عن شخص يدمر المجتمع، يعد تدميراً لحق المجتمع بأكمله».

العبدلي: التشدد السعودي لحماية الوطن من الأخطار

< رأى المحامي عبدالعزيز العبدلي، أن الانتقادات الصادرة من أعضاء أو منظمات دولية أو غير دولية، تجاه أعمال تقوم بها الدولة بواجب تنفيذ النظام العام، والقوانين المختلفة هي «انتقادات تمثل تبايناً في وجهات النظر، فهناك وجهة نظر مختلفة داخل البرلمانات في جميع الدول، وهناك تناقضات كاملة بين التيارات والثقافات داخل الدولة والمجالس التشريعية في كل دولة. وكما أن هناك الصوت المتشدد هناك الصوت المغرض وهناك المتوازن».

وأضاف العبدلي: «القوانين ليست وليدة اللحظة وإنما منذ فترة طويلة، وعقوبة الإعدام معلنة في القوانين والأنظمة وصدر بموجبها تسلسل نظامي، وتم نشرها في الصحف الرسمية، وطبعتها الكثير من الصحف. وتم الإعلان عنها في السفارات والقنصليات، والطائرات المتجهة إلى السعودية، وتم التحذير منها بالكامل، ومنها الإعلان عن إعدام مروجي المخدرات والسحرة والمشعوذين وبشكل مستمر كسياسة تحذيرية بأن هذا الإعدام سيطبق والقوانين جادة، والمحاكم تصدر أحكامها بهذه الأنظمة المكتوبة مستمدة من الشريعة».

وقال: «إن التشدد الذي تتحدث عنه المنظمة، إنما هو لمصلحة المجتمع والوطن والفرد الذي يحتاج إلى حماية، وتشدد المنظمة تجاه الفرد(الجاني) هو تدمير للأسرة والمجتمع».

ولفت إلى أن «المملكة من الدول المستهدفة، وأشهر الدول معاناة من هذه الجرائم ونسبة التهريب والاتجار مرتفعة، على رغم جهود وإنجازات الجمارك وإدارة المخدرات، وكذلك في ما يتعلق بأعمال الشعوذة التي تدمر الفرد والأسرة والمجتمع، والعقوبة المتشددة في رأي المنظمة، التي تصل إلى القتل، إنما هي من وجهة نظر الشرع تشدد لحماية المجتمع، وليست لمجرد معاقبة الفاعل».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان": أسر متذمرة من زملاء أبنائهم والمحرضين .. يدفعونهم إلى مواقع الفتن والقتال

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/30/article_881519.html

خالد الجعيد من الطائف

قال لـ"الاقتصادية"، الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، إن الجمعية رصدت ما يدور في المجتمع من تذمر بعض الأسر من بعض زملاء أبنائهم، أو المحرضين الذين يدفعون بأبنائهم إلى مواطن الفتن، مشيرا إلى أن مثل هذا التذمر تم رصده، إضافة إلى الحديث الذي يدور بين حين وآخر، الذي يتطلب أن يكون هناك متابعة من قبل الأسر لأبنائها، منوها إلى ضرورة المبادرة إلى التواصل مع الجهات الأمنية عند وجود شكوك، أو على نحو ذلك، لأن في ذلك مصلحة للأبناء، وللأسر أيضا .

وبين الدكتور القحطاني، أن ترك الأبناء دون متابعة، قد يكون طريقا لاقتناعهم بما قيل لهم، وبالتالي يذهب إلى مناطق الصراع، ولا يتبين له حقيقة الأمر إلا "عقب وقوع الفأس في الرأس"، وأضاف "هذه الأمور تحتاج إلى متابعة من جانب الأسر، وكذلك التنشئة، والتربية، ومتابعة المرشدين الطلابيين في المدارس، والأكاديميين في الجامعات، كذلك عليهم دور في توضيح الأمر للشباب المتحمسين، وأن مثل هذه الأمور تحتاج إلى روية"، وتابع "كما يوضح لهم أن صدور قرارات من ولي الأمر فيها مصلحة للأمة، والمجتمع"، لافتا إلى أن وجود تضافر للجهود على مستوى الأسرة، والمؤسسة التعليمية، والدولة كذلك، سيحد من خروج الشباب، الذي أصبح وقودا لحروب لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

وبسؤاله عن رصد حالات التغرير بالشباب، قال الدكتور القحطاني، "الرصد تم بطريقة غير مباشرة، عندما يكون هناك تلق لشكاوى المغرر بهم، سواء منهم من كان خارج المملكة، أو من عادوا إلى المملكة، فمن خلال الشكاوى يتضح مثل هذا الأمر، وكذلك عند الحديث مع ذويهم يذكرون أنهم غرر بهم، ودُفعوا إلى مناطق الصراع، في الوقت الذي كانوا فيه في السابق معتدلين في تفكيرهم، وليس لديهم توجهات نحو مثل هذه الأمور، وانقلابهم كان فجأة"، وتابع "هذا بلا شك يُبين التأثيرعلى مثل أولئك الشباب ودفعهم إلى مواطن الفتن، وأكثر التأثير كان عن طريق الرفقاء، والمجموعات التي تحاول أن تتلقف الشباب من هنا وهناك، ولم نلحظ في مؤسسات التعليم مثل ذلك التأثير، وإن كان أيضا على مؤسسات التعليم دور في إقامة المحاضرات، وتوعية الشباب، وتوضيح الأمور لهم بكل موضوعية، وبحقيقة واقعية، وطرح تساؤل، حول ماذا جنى أولئك الشباب من تلك الحروب؟، وما نتائج ذلك؟ خاصة أن هناك من يُصفى ويُقتل من قبل من استقطبوهم، وبعضهم تائه، وبعضهم يعتقد أنه في الطريق الصحيح وهو في الواقع في الطريق الخطأ"، لافتا إلى أن من حق هؤلاء الشباب على المجتمع إيضاح مثل هذه الأمور لهم، وبيان خطورتها، وأن الضرر منها مُحقق، وعدم وجود مصلحة منها، إضافة إلى ضررها على أنفسهم وسمعة بلادهم، منوها بالدور الكبير لخطباء المساجد، في توعية الشباب، وبيان أن مثل هذه الأمور تستغل ضد المملكة، في أن أبناءها يخرجون للقتال في مواطن الصراع، وأنهم بالتالي إرهابيون، وبيان أن المواطن الغيور على دينه ينبغي أن يلتزم بما يصدره ولي الأمر في بلاده، وأن يعود إلى العلماء في بلده، وأيضا على العلماء دور كبير كما ذكر خادم الحرمين الشريفين، في نصيحة الشباب وتسهيل الأمور للوصول إليهم واللقاء بهم ، مشيرا إلى أن على جهات المجتمع المختلفة أن تتضافر جهودها لجني نتائج طيبة بإذن الله. وعن أعمار الشباب، الذين تم رصدهم، قال رئيس جمعية حقوق الإنسان، "كان في السابق هناك استقطاب لفئات عمرية محددة، من الثانوية أو الجامعة، لكن الفترة الأخيرة بدأ يظهر مُتعلمون، وأساتذة جامعات، وأشخاص آخرون، وأضاف "الأمر التبس، والفتن لا يعرف صوابها من خطئها، وبالتالي الحكمة بالبقاء، وينبغي حسن الظن بالقائمين على أمور المسلمين، وأن يكون هناك تعاون وتكاتف بين جميع فئات المجتمع، لإزالة الضرر عن مثل هؤلاء الشباب الذين أصبحوا وقودا في مثل هذه الحروب التي لا مصلحة للأمة فيها".

.

21 ألف حالة طلاق.. تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة المدينة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

تحرير - إبراهيم جبريل مكة المكرمة

60 % من الحالات في السنة الأولى من الزواج 80 % من أطفال دور الملاحظة لوالدين منفصلين فاتن: التكافؤ الفكري يحصن الأسر السهلي: التأجيج الأسري يقف خلف معظم حالات الطلاق كسناوي: الظاهرة أكثر وضوحًا في ال

على الرغم من أن الإسلام أحل الطلاق، إلا أن تسجيل المحاكم في السعودية العام الماضي ما يزيد على 21 ألف حالة طلاق ينذر بحدوث كارثة، قد تتسبب في هدم بعض البيوت وتشريد الأطفال، وقطع الأواصر الاجتماعية.

وحذّرت دراسة حديثة للدكتور عبدالعزيز بن حمود الشثري من تزايد وقوع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، مشيرة إلى أنه يوجد ارتفاع بصورة كبيرة حاليًا قياسًا بالسنوات الماضية، حيث سجلت المحاكم عام 1413هـ 13227 صك طلاق.

ووفق دراسة أجريت بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فإن 60% من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج وأن 80% من الأطفال الموجودين في دور الملاحظة الاجتماعية هم أبناء لوالدين منفصلين.

أرقام مخيفة

في البداية أشار الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الدين الإسلامي قدم الوقاية على العلاج، لافتًا إلى أن الطلاق يكون حلًا في الحياة الزوجية الميئوس منها حيث جعل الطلاق على ثلاث مراحل.

دورات تأهيلية

وأضاف أن أكثر حالات الطلاق تقع في لحظة تسرع أو غضب أو ردة فعل أو حالة نفسية لذلك يجب إخضاع الشباب والفتيات للدورات التدريبية قبل الزواج وأن توجه للمحاكم إن وقع طلاق بأن يكون هناك تنسيق مع إمارات المناطق في ضرورة إخضاع هذا الشخص للدورات الأسرية.

تأجيج أسري

ولفت إلى أن معظم الحالات التي يتم تسجيلها هي في الغالب ليست باقتناع الطرفين بل بمساعدة وتأجيج أسرتيهما، لافتًا إلى أن كثيرًا من الناس لا يطبقون قول الله: «ولا تنسوا الفضل بينكم»، حيث إذا وقع الطلاق يحدث الطغيان من الزوجين والمطالبة بحضانة الأبناء.

مراكز استشارية

وطالب الجهات المسؤولة بتفعيل دور المراكز الاستشارية والأسرية للحد من هذه المشكلة وتفهم الزوجين بأن الخطأ وارد من كلا الطرفين، وعدم تصيدهم لأخطاء بعضهم البعض.

وقال: «نناشد السلك القضائي في المحاكم الشرعية أن يبحث القضاة فيها عن الأقوال الفقهية التي فيها مخرج ومنها عدم وقوع الطلاق البدعي، وهذا قول معتمد قال به الشيخ ابن تيمية والشيخ ابن قيم ومن مشايخنا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليهم جميعًا- الذين قالوا بعدم جواز هذا الطلاق».

زيادة الظاهرة

وأشار الدكتور محمود كسناوي عميد كلية التربية سابقًا وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى إلى أنه سبق وأن شارك في دراسة أجرتها جامعة أم القرى قبل 10 سنوات مع مجموعة من المختصين على مستوى المملكة، قائلاً: «وجدنا أن الحالة مستمرة وتتزايد في المدن أكثر من القرى والأرياف».

تقصير أسري

وأضاف من أسباب الطلاق كثرة خروج المرأة للمناسبات في ظل رفض الزوج أو العكس من خلال تقصير الزوج في واجباته الدينية والأسرية والشرعية بالإضافة إلى عدم الإنجاب أيضًا، حيث يؤدّي في بعض الأحيان إلى المعايرة وعدم وجود الاحترام والتقدير.

وبين أن من الأسباب أيضًا غياب الحب والاختلاف في آلية وطرق تربية أبناء وسهر الأزواج في الخارج إلى منتصف الليل دون مبالاة أو السفر المتكرر للخارج.

تكثيف توعوي

وقال: «علينا كمجتمع سواء المدارس والجامعات والمعاهد والوسائل الإعلامية بكل اختلافها والجمعيات والمؤسسات تكثيف التوعية في المجتمع بخطورة الوضع ووضع الحلول اللازمة قبل تنامي المشكلة ووصولها إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها في المستقبل لا قدر الله».

تباين فكري

وقالت المطوفة والكاتبة الصحفية فاتن إبراهيم حسين: «إن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مخيفة، مبينة أن عدد حالات الطلاق بلغت عام 1433هـ 34490 حالة أي بمعدل 95 حالة طلاق يوميًّا.

وذكرت أن للطلاق أسبابًا كثيرة منها، عدم التكافؤ الفكري بين الزوجين، إذ قد يتم العقد من هذه الزوجة بسبب جمالها دون الأخذ بمعايير أخرى مهمة، ففي الحديث النبوي عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

اتهام الأسرة

وحملت الأسرة مسؤولية عدم تحمل الفتاة للمسؤولية، وذلك باعتمادهم على الخادمة، بالإضافة إلى عدم تدريب الشباب على تحمل مسؤوليات منزلية يجعله اتكاليًّا على الآخرين.

وشددت على ضرورة إعداد وتهيئة البنات والأبناء عبر إلحاقهم بدورات، قائلة: «يجب أن نجعل هذه الدورات شرطًا من شروط الزواج الصحيح مثلها مثل الحصول على تحليل الدم».

21 ألف حالة طلاق.. تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة البشاير السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://elbashayeronline.com/news-407897.html

تحرير - إبراهيم جبريل مكة المكرمة

21 ألف حالة طلاق..

تقرع جرس الإنذار في المجتمع السعودي

60 % من الحالات في السنة الأولى من الزواج

80 % من أطفال دور الملاحظة لوالدين منفصلين

فاتن: التكافؤ الفكري يحصن الأسر

السهلي: التأجيج الأسري يقف خلف معظم حالات الطلاق

كسناوي: الظاهرة أكثر وضوحًا في العلى الرغم من أن الإسلام أحل الطلاق، إلاّ أن تسجيل المحاكم في السعودية العام الماضي ما يزيد على 21 ألف حالة طلاق ينذر بحدوث كارثة، قد تتسبب في هدم بعض البيوت وتشريد الأطفال، وقطع الأواصر الاجتماعية.

وحذّرت دراسة حديثة للدكتور عبدالعزيز بن حمود الشثري من تزايد وقوع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، مشيرة إلى أنه يوجد ارتفاع بصورة كبيرة حاليًا قياسًا بالسنوات الماضية، حيث سجلت المحاكم عام 1413هـ 13227 صك طلاق.

ووفق دراسة أجريت بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فإن 60% من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج وأن 80% من الأطفال الموجودين في دور الملاحظة الاجتماعية هم أبناء لوالدين منفصلين.

أرقام مخيفة

في البداية أشار الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الدين الإسلامي قدم الوقاية على العلاج، لافتًا إلى أن الطلاق يكون حلًا في الحياة الزوجية الميئوس منها حيث جعل الطلاق على ثلاث مراحل.

دورات تأهيلية

وأضاف أن أكثر حالات الطلاق تقع في لحظة تسرع أو غضب أو ردة فعل أو حالة نفسية لذلك يجب إخضاع الشباب والفتيات للدورات التدريبية قبل الزواج وأن توجه للمحاكم إن وقع طلاق بأن يكون هناك تنسيق مع إمارات المناطق في ضرورة إخضاع هذا الشخص للدورات الأسرية.

تأجيج أسري

ولفت إلى أن معظم الحالات التي يتم تسجيلها هي في الغالب ليست باقتناع الطرفين بل بمساعدة وتأجيج أسرتيهما، لافتًا إلى أن كثيرًا من الناس لا يطبقون قول الله: «ولا تنسوا الفضل بينكم»، حيث إذا وقع الطلاق يحدث الطغيان من الزوجين والمطالبة بحضانة الأبناء.

مراكز استشارية

وطالب الجهات المسؤولة بتفعيل دور المراكز الاستشارية والأسرية للحد من هذه المشكلة وتفهم الزوجين بأن الخطأ وارد من كلا الطرفين، وعدم تصيدهم لأخطاء بعضهم البعض.

وقال: «نناشد السلك القضائي في المحاكم الشرعية أن يبحث القضاة فيها عن الأقوال الفقهية التي فيها مخرج ومنها عدم وقوع الطلاق البدعي، وهذا قول معتمد قال به الشيخ ابن تيمية والشيخ ابن قيم ومن مشايخنا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليهم جميعًا- الذين قالوا بعدم جواز هذا الطلاق».

زيادة الظاهرة

وأشار الدكتور محمود كسناوي عميد كلية التربية سابقًا وعضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى إلى أنه سبق وأن شارك في دراسة أجرتها جامعة أم القرى قبل 10 سنوات مع مجموعة من المختصين على مستوى المملكة، قائلاً: «وجدنا أن الحالة مستمرة وتتزايد في المدن أكثر من القرى والأرياف».

تقصير أسري

وأضاف من أسباب الطلاق كثرة خروج المرأة للمناسبات في ظل رفض الزوج أو العكس من خلال تقصير الزوج في واجباته الدينية والأسرية والشرعية بالإضافة إلى عدم الإنجاب أيضًا، حيث يؤدّي في بعض الأحيان إلى المعايرة وعدم وجود الاحترام والتقدير.

وبين أن من الأسباب أيضًا غياب الحب والاختلاف في آلية وطرق تربية أبناء وسهر الأزواج في الخارج إلى منتصف الليل دون مبالاة أو السفر المتكرر للخارج.

تكثيف توعوي

وقال: «علينا كمجتمع سواء المدارس والجامعات والمعاهد والوسائل الإعلامية بكل اختلافها والجمعيات والمؤسسات تكثيف التوعية في المجتمع بخطورة الوضع ووضع الحلول اللازمة قبل تنامي المشكلة ووصولها إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها في المستقبل لا قدر الله».

باين فكري

وقالت المطوفة والكاتبة الصحفية فاتن إبراهيم حسين: «إن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مخيفة، مبينة أن عدد حالات الطلاق بلغت عام 1433هـ 34490 حالة أي بمعدل 95 حالة طلاق يوميًا.

وذكرت أن للطلاق أسبابًا كثيرة منها، عدم التكافؤ الفكري بين الزوجين، إذ قد يتم العقد من هذه الزوجة بسبب جمالها دون الأخذ بمعايير أخرى مهمة، ففي الحديث النبوي عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «تُنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

اتهام الأسرة

وحملت الأسرة مسؤولية عدم تحمل الفتاة للمسؤولية، وذلك باعتمادهم على الخادمة، بالإضافة إلى عدم تدريب الشباب على تحمل مسؤوليات منزلية يجعله اتكاليًّا على الآخرين.

وشددت على ضرورة إعداد وتهيئة البنات والأبناء عبر إلحاقهم بدورات، قائلة: «يجب أن نجعل هذه الدورات شرطًا من شروط الزواج الصحيح مثلها مثل الحصول على تحليل الدم».

هيئة حقوق الإنسان

مجلس هيئة حقوق الإنسان يدين صمت العالم تجاه الإرهاب: فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذوالقعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965085

الرياض- نايف ال زاحم

أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان في مستهل جلسته الافتتاحية بعد إجازة المجلس السنوية التي عقدت يوم الثلاثاء برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين، الإرهاب والممارسات الإجرامية التي تشهدها مناطق الصراعات في العالم خاصة تلك التي تُمارس تحت لواء التعصب الديني والطائفي، نظراً لأن هذه الممارسات تأتي بعد أن قطعت المبادرات العالمية البناءة شوطاً كبيراً نحو السلام ونشر التسامح ونبذ الكراهية والعنصرية وفي مقدمتها مبادرتا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام، والحوار بين أتباع الديانات والثقافات. وأكد المجلس انطلاقا من مسؤوليته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية ونشر الوعي بها في ضوء الشريعة الإسلامية؛ أن هذه الممارسات تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي نادت بحماية حقوق الإنسان وحرمت انتهاكها، وتعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، يستدعي تضافر المجتمع الدولي بأكمله وفاءً بمسؤولياته الإنسانية للقضاء عليها. وقد أشار المجلس إلى أن القيم الفكرية الكبرى التي تحكم ضمير العالم اليوم هي قيم حقوق الإنسان، وأن أي اختلال في منظومة تلك القيم يؤدي إلى الصراعات والحروب المدمرة التي ذاقت البشرية ويلاتها على مر التاريخ، وأن الأفكار هي التي تقود الأفعال، وأن الإرهاب فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية، وهذا يتطلب من العلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين بذل جميع السبل لمواجهته بالفكر وتبيان الحق لكل ناءٍ عنه، والتحذير من التيارات والأفكار المنحرفة، وتعزيز الوسطية الحقة، واستثمار التقنيات العصرية في نشر الوعي بذلك، وأن على وسائل الإعلام دورا مضاعفا في التحذير منه وبيان خطره.

كما أكد المجلس على ما تضمنه " إعلان الرياض 2005م" من استنتاجات وتوصيات، منها أن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار، ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعال الإرهابيين، فالإرهاب مدان دائماً مهما كانت الظروف أو الدوافع المزعومة، كما أكد المضامين التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أغسطس 2014م، التي استقصت أسباب تنامي هذه الظاهرة المؤرقة، ووضعت سبلاً فاعلة لمكافحة الإرهاب من خلال تحديدها للمسؤوليات والأولويات، وأن الممارسات التي يقوم بها الإرهابيون باسم الإسلام من شأنها تشويه صورة الإسلام بنقائه وصفائه وإنسانيته.

وأعرب المجلس عن بالغ أسفه وقلقه تجاه عدم تفاعل المجتمع الدولي مع " المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" الذي أُنشئ بالتعاون بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 10/66 في 18 نوفمبر 2011م.
وكذلك استمرار الانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق، واستمرار خرق قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، في ظل صمت غير مبرر من قبل المجتمع الدولي بمنظماته ومؤسساته كافة، ويعيد مجلس هيئة حقوق الإنسان التأكيد على أن ذلك سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، رافضاً السلام، يؤمن بصراع الحضارات لا بحوارها كما تضمنه توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.
ونظراً لأهمية الموضوع فإن مجلس هيئة حقوق الانسان خصص جلسة قادمة لبحث الموضوع، وتقديم ما يراه بشأنه.

جمعية افتا تبحث الجانب الحقوقي لذويها مع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965087

عقدت جمعية افتا بالتعاون مع هيئة حقوق الانسان اجتماعاً بحضور نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور زيد الحسين والدكتورة سعاد يماني رئيسة مجلس ادارة جمعية افتا، وعدد من أعضاء الهيئة وفريق العمل الاداري لجمعية افتا لبحث أوجه التعاون الخاصة بإقرار الجانب الحقوقي لذوي افتا.
وشدد كل من الطرفين على العمل بجدية لحصول ذوي افتا على حقوقهم الإجتماعية، الصحية، التعليمية والأسرية أسوةَ بأقرانهم.
وقدمت الجمعية عرضا تعريفياعن افتا وجوانبه المختلفة والتأثيرات العكسية لإهماله من النواحي الأكاديمية، الأسرية، الجريمة، الإدمان، الحوادث والدخول الى السجن والإبداع الموجود عند العدد الكبير منهم.
وتم الاتفاق على الشراكة والتعاون لتحقيق الأهداف وأهمها:
حصول الطفل على تعليم في بيئة داعمة وغير محصورة
حصول الطفل على الدعم الاجتماعي من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع
توفير التشخيص والعلاج ذي الجودة العالية.
وصرحت الدكتورة سعاد يماني "ان أطفال افتا لهم الحق بالمعاملة الحسنة في المنزل والمجتمع والمدارس والمرافق الصحية ومتى ماتم استيفاء حقوقهم وحاجاتهم سنضمن توجيه 15% من أطفال السعودية وتنميتهم ليكونوا عباقرة فاعلين في المجتمع، وحقيقة أشكر دعم وتعاون الهيئة لوضع أساسات هذه الحقوق وإيمانهم بأطفال افتا وسيتم اعداد مذكرة بحقوق طفل افتا بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين جمعية افتا وحقوق الإنسان قريبا بإذن الله سائلينه أن يوجهنا لكل مافيه خير للمجتمع والمسلمين كما سعدت جدا بانضمام جميع الحاضرين اصدقاء لافتا وهذا مؤشر خير لنا ولهم بإذن الله"

أول وفد إعلامي من 30 صحفياً يزورون مركز المناصحة بالرياض قريباً صدور مشروع رد الشبهات بعد إجازته من هيئة كبار العلماء

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140831fe11.htm

الجزيرة - سعود الشيباني:
كشف عضو لجنة مناصحة بالإدارة العامة لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية عن قرب صدور مشروع رد الشبهات بعد إجازته من هيئة كبار العلماء، مؤكداً أن الجانب المحرك للمتورطين بقضاء أمنية تعود لكثرت وجود عدة شبهات وانحرافات فكرية، مشيراً إلى ان تفكيك الشبهات لديهم ليس بالسهولة وتم عقد عدة دورات شرعية من قبل متخصصين، مشيراً إلى إن المركز وضع ضمن خططه المستقبلية مناصحة المفحطين كما توجد لديه القدرة على كشف أساليب الكذب والتلوين على الناس.
وكشفت معلومات أن أعضاء المركز كشفوا عن رغبة عودة أحد الخاضعين للمناصحة بعد الانتهاء من رسم لوحه فنية كذلك نفى المركز بأنه لا يمكن وضع أساور تتبع للمستفيدين إلا بعد صدور أوامرها من جهات أمنية بعمل ذلك ويتم ربطها بالجهات المختصة القريبة من سكن المخرج عنه.
وكان 30 إعلامياً قاموا بزيارة أمس لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية واطلعوا على ما يقدم بالمركز من خدمات للموقوفين ولذويهم، حيث يوجد مراكز مناصحة بـ 5 سجون التي تقع بعدة مناطق بالمملكة. وتقدم خدمات إنسانية للموقوفين وذويهم والعائدين من مواقع الصراع وذويهم وكذبك ذوي المطلوبين والهالكين كما يوجد في جميع السجون مكاتب لجميع القطاعات بما فيها هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان.
وتحدث نائب مدير مركز المناصحة وخمسة من الأعضاء بالأدوار التي تقدم للموقوفين بالمركز وكذلك ما يقدم للمناصحة من خارج المركز سواء فردية أو جماعية وكذلك ما يقدم من جلسات علاجية. وبين نائب مركز المناصحة عن تنفيذ برامج ببعض المواقع التي ترصد بها مؤشرات تستدعي تنفيذ برامج لما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع وقطع مصالح العابثين بأمن الوطن وذلك بالتعاون مع جميع القطاعات بالمواقع.
وكشف نائب المركز خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد جولة قاموا بها الإعلاميين من وسائل الإعلام المحلية على مرافق المركز والاطلاع على ما يقدم للموقوفين بالمركز بأنه لا يوجد نساء حالياً يستفدن من المركز عدا مواطنة واحدة فقط، مؤكداً أن المركز لا يستقبل إلا السعوديين فقط، أما الإخوة غير السعوديين تم الحكم عليهم ولم يصدر حكم شرعي في إبعادهم فيكون لهم برنامج لمناصحة لاحقة.
ويقدم المركز 13 برنامجاً منها البرنامج الشرعي والنفسي والاجتماعي والإرشاد بالفن التشكيلي والتاريخي والاقتصادي والسياسي، فيما يتم تغيير بعضها وفق الحاجة. كما يوجد لقاء مباشر مع المستفيدين من البرنامج ومعرفة طلباتهم، كما تقدم لهم جميع الخدمات بما فيها مراجعة القطاعات الحكومية بعد خضوعهم لمدة أسبوعين يسمح بالزيارة لذويهم كما توجد أقسام خاصة للعزاب وأخرى للمتزوجين وتوجد فنادق وفلل وشقق توفر لهم وخاصة من يكون لديه مراجعة للمستشفيات أو القطاعات الحكومية في حالة قدومة من خارج الرياض.
ويتكون البرنامج من 12 أسبوعاً للموقوفين، أما الرعاية اللاحقة فيمكن أن تمتد لعدة سنوات بعد ربطهم بالجهات الأمنية بالمنطقة التي يقطنون بها.. كاشفاً أن أهم شيء تعاون الأسرة مع المركز للمحافظة على عدم عودة ابنهم، كذلك يتم منح من يخرج للزيارة أو الخروج النهائي لذويه مبالغ مالية إضافة لتقديم خدمات إنسانية لهم.
كما كشف المركز عن تعاون مع الجهات الحكومية لإعادة الموظف المفصول من عمله بعد خروجه والبحث عن عمل له كما استفاد 15 شخصاً من مركز ريادة وأصبحوا رجال أعمال لهم خدمات جليلة لأنفسهم ووطنهم. كما يتم منح المتزوجين 50 ألف ريال مساعدة مالية للزواج ومشاركته بوفد للتهنئة. وبيّن نائب المركز أنه لا يمكن خرق النظام لتوظيف أي شخص إلا في حالة منعه من إعادته للعمل بسبب توقيفه، ففي هذه الحالة يتم التدخل.

وفي إطار جهود المركز الذي يعد الأول من نوعه بالعالم فقد نجح في تصحيح مفاهيم وأفكار أكثر من 2800 شخصاً بجهود 220 عضواً غير متفرغ، حيث يوجد 3 مراكز مناصحة اثنين بالرياض وواحد بجدة. فيما استقبلت هذه المراكز 265 وفداً من عدة دول.
وكشف أعضاء المركز أن مركز المناصحة يعمل وفق أسس علمية ودراسات لتغيير سلوك الإنسان بعد تورطه في انحرافات فكرية، حيث يبدأ المركز بعد الانتهاء من محاكمته وقبل خروجه للمجتمع مؤكدين أن بداية مناصحة الشخص تبدأ بالكشف النفسي عليه حيث يوجد عيادة نفسية فيما يوضع برنامج وفق قدراته العقلية.
وكشف الأعضاء بأنه لا يوجد في العالم برنامج تأهيلي ناجح 100% وغالبية من يعودون تبلغ نسبتهم من 40 إلى 60% هؤلاء هم المتورطون بقضاء مخدرات وقضايا جنائية، أما العودة في قضايا أمنية (إرهاب) لا تتجاوز 10%.
كذلك تم عمل مذكرات تفاهم مع عدة جهات حكومية بما فيها التعليم العالي لحل ما يعترض في طريق المستفيدين من مراكز المناصحة كذلك توجد مكاتب للضمان الاجتماعي في الخمسة السجون ويتواصل عاجلاً مع ذوي الموقوفين وتقدم لهم خدمات مالية.

"صحة حائل": وفيات "الأجنة" ضمن المعدلات المحلية

أكدت على حاجتها لإجراء دراسة ميدانية شاملة حول القضية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198687&CategoryID=3

حائل: فريح الرمالي
أكدت المديرية العامة لشؤون الصحية في حائل أن حالات وفيات الأجنة أو كما أسمته الإسقاط "الإجهاض" بالمنطقة، لم تخرج عن النسبة المحلية، إلا أن هذا الأمر بحاجة لدراسة ميدانية استقصائية شاملة بالتنسيق مع جهات متعددة لدراسة الجوانب الصحية والاجتماعية.
ويأتي رد صحة حائل بعد أيام على ما نشرته "الوطن" عن تزايد وفيات الأجنة بحسب هيئة حقوق الإنسان وإحصاءات الوفيات بالمنطقة.
وقالت صحة حائل في بيان لها أمس، حصلت عليه "الوطن"، إنه بناء على ما تم تداوله في وسائل الإعلام المقروء والمرئي وقنوات التواصل الاجتماعي حول زيادة نسبة وفيات الأجنة في حائل، وخاصة في مستشفى النساء والولادة الذي يعمل كمستشفى مرجعي وتحويلي لجميع مستشفيات المنطقة فيما يختص بالنساء والولادة وكذلك الأطفال حديثي الولادة، فإن الشؤون الصحية بالمنطقة تؤكد حرصها على الشفافية والوضوح في تناول الموضوع من خلال المؤشرات الإحصائية للربع الأول والثاني والثالث من العام الجاري 1435، وهي على النحو التالي: بلغ عدد الولادات في كافة مستشفيات منطقة حائل 9929 ولادة، وبلغت نسبة حالات الإسقاط "الإجهاض" في كافة مستشفيات منطقة حائل 7.7% تقريبا، وكان معدل وفيات الأجنة داخل الرحم في كافة مستشفيات منطقة حائل (8.1) لكل ألف مولود حي، ومعدل وفيات حديثي الولادة المبكرة (6.4) لكل ألف مولود حي.
وذكر البيان أن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة حائل رفعت تقريرا إحصائيا شاملا عن ذلك لوزارة الصحة وذلك لمقارنتها مع بقية المناطق وتم التواصل مع المختصين بالوزارة، ومنهم المشرف العام على تطوير العنايات المركزة لحديثي الولادة استشاري حديثي الولادة الدكتور فهد عبدالرحمن العقل، ومشرفة تطوير أقسام النساء والولادة الدكتورة منى محمد العواد، وأيضا الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات وجميعهم أكدوا بعد اطلاعهم على المؤشرات والإحصاءات الخاصة بالمنطقة بأنها تتماشي مع المعدل العام في المملكة وكذلك مع المناطق الأخرى وبعض المعدلات العالمية الأخرى، وذكروا أن حالات الإسقاط (الإجهاض) في المنطقة لا تخرج في نسبتها عن النسب المحلية إلا أن هذا الأمر بحاجة لدراسة ميدانية استقصائية شاملة بالتنسيق مع جهات متعددة لدراسة الجوانب الصحية والاجتماعية في

العلاقات الزوجية والأسرية والأسباب الوراثية والطب الشعبي، وغيرها من الأسباب التي من الصعب التحكم فيها طبياً مثل عمر الأم واستمرار الإنجاب حتى مراحل متقدمة من العمر والبدانة وحالة الأم الصحية.
يذكر أن من أهم الأسباب المتعلقة بوفيات الأجنة داخل الرحم عدم انتظام المتابعة أثناء الحمل والأمراض التي تعترض الحمل كالضغط والسكر وكذلك التشوهات الكروموسوماتية وتركيبتها الجينية وأيضاً الأسباب المتعلقة بالرحم والعيوب الخلقية.

• نسوي" حقوق الإنسان يزور دار التربية الاجتماعية للبنات بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965709

جدة - خالد دماك
قام فريق عمل من القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بزيارة تفقدية لدار التربية الاجتماعية للبنات بمحافظة جدة والذي رصد خلال الزيارة كافة الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة دار التربية للنزيلات وهن من فئة الأيتام وذوي الظروف الخاصة، وقد لمس الفريق الجهود القيمة التي تبذلها إدارة الدار لتوفير الحياة الكريمة لهن وتخصيص لجان متخصصة في علم النفس وتقويم السلوك للتعامل مع مختلف المشكلات التي تواجهها الإدارة مع النزيلات.
وصرحت د. جواهر بنت عبدالعزيز النهاري في نهاية الزيارة بأن هذه الزيارة تأتي ضمن جهود القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان لمنطقة مكة المكرمة تنفيذا لخطة الفرع لهذا العام الذي اعتمدها المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة الاستاذ مازن بترجي وسرنا حقيقة ماشاهدناه من جهود تبذل لفئة اليتيمات وهذا لايستغرب على بلادنا التي تتخذ من القرآن والسنة منهجا لها ونشكر للشئون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة التي تقوم بجهود حثيثة من أجل هذه الفئة التي فقدت أبويها وتستشعر هذه المسئولية لتشعرهن بأنهن بين أسرتهن.

قالت: الخبر المنشور بإحدى الصحف ملفق والمسؤول لا يعمل لديها هيئة حقوق الإنسان بمكة تنفي واقعة "المعنفة ووالدتها"

المصدر: جريدة سبق الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://sabq.org/6Gjgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:

نفى مساعد المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة إبراهيم النحياني، ما نُشر بإحدى الصحف المحلية الصادرة من منطقة مكة المكرمة تحت عنوان: "مدير حقوق الإنسان بجدة يرفض مقابلة والدة معنفة"، مشيراً إلى أن حالة المعنفة لم تصل للهيئة، وأن الدكتور عمر حافظ الذي نسبت الصحيفة الخبر له لا يعمل في فرع الهيئة بمنطقة مكة.
وأعربت الهيئة عن أسفها إزاء إقحامها في أخبار ملفقة وغير صحيحة، مؤكدة أنها لم تتلق شكوى المواطنة، داعية إلى التحقق من الخبر، ومشيرة إلى أنها ستتابع الإجراءات المتخذة مع المعنفة ووالدتها.

هروب الفتيات.. من العذاب وإليه

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22798

مها الشهري

فتيات في مقتبل العمر تسوء بهن الحال مع أسرهن ليبحثن عن ملجأ يوفر لهن الأمان، ولكن الضياع في انتظارهن، وفي أحداث متكررة هربت الفتيات من دور الحماية الاجتماعية بدلا من أن تكون الملجأ الآمن في الوقت الذي يصعب فيه التعايش مع الظروف الآنية، ففي عام 2011 لجأت فتاة عشرينية إلى إمارة المنطقة الشرقية إثر التجويع الذي تعرضت له والمعاملة السيئة التي كانت تعاني منها، وفي نوفمبر من عام 2013 لجأت إحدى الفتيات إلى هيئة حقوق الإنسان في أبها لسوء المعاملة التي وصلت إلى التهديد بإعادتها إلى أهلها، وتتواصل تبعات العنف على كافة الأصعدة ليحدث التمرد كما في دار الحماية بأبها في الأسبوع الماضي، وهذا ما يظهر لنا مما تتداوله الأخبار وما خفي كان أعظم.
رصيد الفتيات الهاربات في تصاعد مستمر وبشكل سنوي كما أسفرت عنه تقارير هيئة حقوق الإنسان، وهذا يحدث في مجتمع يصف نفسه بالمجتمع المتدين والمحافظ على القيم لكنه بالمقابل لا يحترم المرأة، ولا يرحمها، فالمشكلة تبدأ من العنف بداخل الأسرة، ثم الخروج من هذه الدائرة إلى واقع يحتمل كثيرا من الأخطار، وقد تتنامى هذه الظاهرة لينتهي بنا الحال إلى نتائج وخيمة لا يحمد عقباها.
حصار الإنسان وتعنيفه يعني أن تقتل عقله وأخلاقياته، فالاحتقان النفسي يلزمه قسرا بأن يحول طاقاته إلى النحو السلبي ليكون شخصا آخر على عكس ما يريد، فحينما نتحدث عن دور الإيواء ورعاية الفتيات، سيكون من الصعب علينا استيعاب النسبة الكبيرة منهن ممن يقعن تحت تصنيف الهاربات من المنازل، وهذا دليل على وجود التفكك الأسري بنسبة عالية إزاء الحرمان من أبسط الحقوق والآليات التي تنظم المجتمع، وأحد أوجه السلبيات الناتجة يتمثل في هروب الفتيات اللاتي يتقاذفهن الجحيم من سوء الأهالي إلى المؤسسات الرسمية التي تفتقر لأبسط مؤهلات التربية والرعاية.
إذا كان أمن المواطن ذكرا كان أم أنثى يقع تحت مسؤولية جهات حكومية فعليها أن تنظر إلى حالة المرأة والطفل بداخل الأسرة بما يكفل الحق في الشعور بالأمن على الأقل، ويقابل ذلك المسؤولية التي تقع على وزارة الشؤون الاجتماعية بمقابل المصروفات الضخمة التي تنفقها دون مخرجات حقيقية تنعكس عن إنشائها لتفعيل قيم التكافل الاجتماعي المفترض أن يكون سمة من سمات الدور التي تنشأ تحت رعايتها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الإسكان": 620 ألف مستحق للدعم السكني خلال 60 يوماً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي وعمر الضبيبان
كشفت وزارة الإسكان أن عدد المستحقين للدعم السكني في السعودية بلغ 620889 متقدماً، من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم والبالغ 960397 متقدماً من جميع مناطق المملكة.
وأوضح وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، في بيان صحافي، أن الوزارة قامت بأرشفة إلكترونية لأكثر من مليون رخصة بناء، عدا عن صكوك الأراضي سواء التي صدرت لها رخصة بناء أو لم يصدر، إلى جانب فرز «عدادات الكهرباء» للتأكد من أن المتقدمين لا يملكون أي سكن أو أرض، مبيناً أن عدد المتقدمين ممن تزيد رواتبهم على 30 ألف ريال بلغ 7 آلاف متقدم.
وأوضح أن الفترة المقبلة ستخصصها وزارة الإسكان للذين استبعدوا من الاستحقاق، مشيراً إلى أن المستبعدين يحق لهم الاعتراض عبر البوابة الإلكترونية للدعم السكني، مع تقديم المستندات التي تثبت أحقيتهم في الحصول على الدعم، بما في ذلك المستبعدين بسبب تسجيل عدادات الكهرباء بأسمائهم وهم مستأجرون، منوهاً أن التقديم على البوابة سيكون متاحاً من دون توقف.
وقال الضويحي: «إن الشروط التي وضعت بحسب لائحة تنظيم الدعم السكني التي أقرها مجلس الوزراء في 5-3-1435هـ، تتطلب التعريف بمعلومات المتقدم الشخصية والمكانية بدقة ووضوح حتى يحصل على المنتج السكني المناسب له، فالوزارة قامت بتطبيق اللائحة ثم أطلقت بوابة (إسكان) الإلكترونية لاستقبال طلبات التقديم، علماً أن التحقق من بيانات المتقدمين على الدعم تم بالتعاون مع جهات حكومية عدة، من بينها وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية»، لافتاً إلى أن من بين الشروط التي يجب توافرها قبل التقديم ألا يكون المتقدم قضى 90 يوماً العام الماضي خارج البلاد باستثناء الطلاب المبتعثين والديبلوماسيين ومن غادر السعودية للعلاج ومن لديه أعمال خاصة به.
وأفاد أن التقديم على بوابة «إسكان» تم بشكل آلي بنسبة 100 في المئة، فيما تم التعامل مع المستحقين وفق أرقام التسجيل والسجل المدني لكل مواطن، فيما صنّف الضويحي الأسر المستحقة للدعم السكني إلى أربع أسر، الأولى زوج وزوجة وأبناء على ألا يقل عمر الزوج عن 25 عاماً، والثانية امرأة مطلقة تعول أبناءها بشرط أن يمضي على طلاقها عامان، والثالثة امرأة أرملة تعول أبناءها، والرابعة مجموعة من الأبناء الأيتام يتضامنون في ما بينهم.
ونفى رفض بوابة الدعم السكني لطلبات المواطنين من ذوي الدخل العالي، منوهاً أن التقديم متاح لكل من لا يملك مسكناً، لافتاً إلى أن 75 ألفاً من المتقدمين ضمن المرحلة الأولى التي امتدت لفترة 60 يوماً هم ممن تقل رواتبهم عن 3 آلاف ريال، و7 آلاف متقدم ممن تزيد رواتبهم على 30 ألف ريال، مبيناً أن ترتيب استحقاق أولوية التوزيع يكون لمن يقل دخله ومن ثم من يتجاوز عدد أفراد أسرته أربعة أفراد، إضافة إلى السن والحالات الخاصة مثل المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة، مشدداً على أن آلية النقاط التي تتبعها الوزارة في تحديد الاستحقاق تعد آلية مُحكمة وخضعت لدراسات متعمقة.
متقدّمون يفاجأون بامتلاكهم منازل ويطالبون بتمديد الاعتراض

< فوجئ عدد من المتقدمين على بوابة الدعم السكني «إسكان» الخاصة بوزارة الإسكان بعدم قبول طلباتهم، واستبعادهم موقتاً من قائمة الاستحقاق لأسباب متنوعة، يأتي بينها اكتشاف وجود صكوك لمنازل أو أراضٍ امتلكوها قبل خمسة أعوام من تقديم الطلب.

وأبدى متقدمون استغرابهم من ظهور حالة الطلب في صفحاتهم ضمن البوابة الإلكترونية الخاصة بالتقديم بـ«مرفوض»، متسائلين عن حقيقة الصكوك التي عرضتها البوابة والتي تفيد بأنهم يمتلكون مساكن.

وأوضح أحد المتقدمين (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أنه وجد طلبه مرفوضاً بحجة وجود أرض سكنية لدى زوجته، مشيراً إلى أن زوجته في حقيقة الأمر لا تمتلك أرضاً. وقال: «يبدو أن آلية التحقق تضمنت بعض الأخطاء، بدليل المعلومة الخاطئة التي وردت، فزوجتي لا تملك أرضاً وهذه معلومة مؤكدة لدي، علماً أنه لو كانت تمتلك فهي ليست العائل للأسرة حتى يتم رفض الطلب من أجلها، فالطلب المقدم يحمل اسمي كوني رب الأسرة». وتساءل متقدم آخر: «هل من المعقول أن يكون لدي منزل ولا أعلم عنه!»، مشيراً إلى أنه تقدّم على البوابة رغبة منه بالحصول على دعم سكني مناسب من بين المنتجات التي تتيحها الوزارة لكونه لا يمتلك منزلاً. وأضاف: «أدرك أن الوزارة عملت الفترة الماضية على التحقق من بيانات المتقدمين، لذا فإن من غير المعقول أن أتقدم على البوابة وأنا أمتلك منزلاً، لأني أعلم أن الطلب سيتم رفضه، لكن الوزارة عندما أعلنت عن المرحلة الأولى من المستحقين والبالغ عددهم أكثر من 620 ألف، وجدت أنني غير مؤهل للحصول على الدعم، لكوني أمتلك منزلاً لا أعرف عنه شيئاً».

وطالب آخر بضرورة نظر الوزارة في كيفية التحقق من البيانات، وزيادة أيام الاعتراض من 15 يوماً إلى ما لا يقل عن 30 يوماً، عازياً ذلك إلى إمكان تأخر إجراءات الاعتراض وتوفير المستندات المطلوبة.

وقال: «الوزارة أتاحت الاعتراض للمتقدمين غير المستحقين وهذه خطوة جيدة، لكن لا بد أن تتم زيادة أيام الاعتراض، فمن ظهر أنه يمتلك منزلاً وهو في الحقيقة لا يمتلك فإن عليه التوجّه لوزارة العدل لطلب ما يُثبت ذلك، وهذه الإجراءات ربما تطول، وفيما يخص رفض الطلب بسبب تسجيل عداد الكهرباء باسم المتقدم فإن ذلك يعد غير منطقياً، نظراً لأن المستأجر يمكنه أن يجعل فاتورة الكهرباء للمنزل تحمل اسمه وليس اسم المستأجر».

وأوضح مصدر في وزارة الإسكان، أن جميع المتقدمين الذين رفضت طلباتهم بالحصول على المنتجات السكنية والبالغ عددهم نحو 300 ألف، يمكنهم التقدم باعتراضاتهم، وإثبات عدم صحة سبب أو أسباب الرفض من خلال الرقم المجاني لبرنامج الدعم السكني أو البوابة الإلكترونية عبر الخانة المخصصة للاعتراض. وأكد المصدر أن جميع الاعتراضات ستجد اهتمام الوزارة، مشيراً إلى أن جميع بيانات المتقدمين تم التحقق منها بالتعاون مع جهات حكومية عدة، مثل وزارات الداخلية والعدل والشؤون البلدية والقروية والخدمة المدنية وغيرها.

«مكة » الأعلى... و34 ألف استحقاق للأرامل والمطلقات

< أعلنت وزارة الإسكان، البيانات التفصيلية لأعداد مستحقي الدعم السكني، والذين بلغ عددهم 620.889 من إجمالي عدد المتقدمين، البالغ 960.3970 من جميع مناطق المملكة، وبواقع رفض 339.508 طلبات، وذلك خلال فترة شهرين بتداء من 6-5-1435هـ.

وحددت البيانات الصادرة من وزارة الإسكان مناطق المتقدمين، إذ جاءت منطقة مكة المكرمة الأعلى على مستوى المتقدمين والمستحقين، بعدد 246,864 مواطناً ومواطنة، وبلغ عدد المستحقين 163,530 ألف مستحق، تليها الرياض بـ192,783 متقدم، استحق الدعم السكني أكثر من 122,747 منهم، وجاءت منطقة الحدود الشمالية الأقل، بواقع 7226 متقدماً، استحق منهم 4451 الدعم السكني.

ووفقاً للإحصاءات، نال الذكور الاستحقاق الأعلى مقارنة بالإناث، إذ استحق الدعم السكني 586954 مواطناً، فيما بلغ عدد النساء المستحقات للدعم السكني 33935 امرأة، منهن 25600 أرملة، و8335 من المطلقات.

وحققت المرحلة العمرية من 30 إلى 39 النسبة الأعلى بين المستحقين، فبلغت أعداد المستحقين 292,006 بين مواطن ومواطنة، تلتها الفئة العمرية الأكبر من 40 عاماً، إذ بلغ عدد المستحقين فيها 149,083 مواطناً ومواطنة، وحققت المرحلة العمرية الأقل من 20 عاماً، النسبة الأقل، باستحقاق ثمانية متقدمين. وفيما سجل الموظفون الحكوميون النسبة الأعلى في استحقاق الدعم السكني، بواقع 366,301 مستحق، جاء موظفو القطاع الخاص بواقع 130,909 مستحقين، يليهم المتقاعدون بواقع 38,937 مستحقاً، وأصحاب الأعمال الحرة بأكثر من 14,547 مستحقاً، والطلاب 4,070 مستحقاً، في حين سجل 66,915 مستحقاً في تصنيف «غير ذلك».

وبحسب عدد أفراد الأسرة، سجلت الأسر المكونة من شخصين إلى أربعة النسبة الأعلى، بإجمالي 391,710 مستحقين، تليهم الأسر المكونة من خمسة إلى سبعة أفراد بأكثر من 194,909 مستحق، وأقل نسبة هي الأسر المكونة من أكثر من 13 فرداً، إذ بلغت 1483 مستحق.

يذكر أن وزارة الإسكان تعاونت مع عدد من الوزارات لجمع البيانات، وتضمنت وزارة المياه والكهرباء ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل.

• مفصولو بلدية ينبع": لم ندرج في •التأمينات" طوال فترة عملنا رغم الحسم

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

ينبع - إبراهيم العرفي
حمّل عدد من موظفي بلدية ينبع الذين تم فصلهم منتصف شهر شوال أخيراً، إدارة البلدية مسؤولية التلاعب في مسيرات الرواتب، إذ أكدوا عدم إدراجهم في التأمينات الاجتماعية خلال فترة عملهم، رغم أن هناك مبالغ خصمت من رواتبهم تم إبلاغهم بتخصيصها لـ «التأمينات».
وزود عدد من موظفي بلدية ينبع المفصولين «الحياة» بصور من بوابة التأمينات الاجتماعية تؤكد عدم إدراجهم فيها، خلال فترة عملهم.
وأوضح أحد موظفي بلدية ينبع المفصولين ريان بامسلم لـ «الحياة» أنه تم خصم مبلغ « 240» ريالاً من راتبه بحجة التأمينات، ولاحقاً بعد الفصل بحث ولم يجد اسمه ضمن المسجلين فيها وهذا نوع من التحايل يجب المعاقبة عليه قانوناً.
وذكر أنه لا يعلم إن كان عدم الإضافة يشمل زملاءه الآخرين المفصولين، مطالباً بتدخل المحافظ لإيجاد حل لقضيتهم، إذ إن هذا الأمر يتعلق بـ 54 مواطناً قطعت أرزاقهم من دون وجه حق.
وأشار إلى أن قرار الفصل الصادر بحقهم غير نظامي، إذ إن البلدية لم تسلمنا إشعارات بالفصل إلى تاريخ 10-10، وحتى بعد هذا التاريخ، ولم تقم إلا بحجب اسمه وأسماء زملائه من إثبات الحضور اليومي، واصفاً ما يتعرضون له بالدوران في حلقة مفرغة بين الجهات التي تتابع قضيتهم وبلدية المحافظة.
وقال: «إن رواتبنا لم نتسلم جزءاً منها رغم الوعود فالبعض تم تسليمه راتب شهر والبعض الآخر راتب شهرين».
بدوره، قال خالد العنيني أحد المفصولين إنه توجه إلى البلدية صبيحة حضور اللجنة، إذ كانت اللجنة التي أعلن أنها قادمة للتحقيق في فصلهم، وأبلغه أحد أعضاء اللجنة أن قرار الفصل الصادر بحقه وحق زملائه تعسفي وغير نظامي، واعداً إياه بأن يتم تسليم التقرير يوم غد الأحد لمكتب أمين المدينة الدكتور خالد طاهر.
فيما طالب العنيني بإيجاد لجنة محايدة تكون من ضمنها حقوق الإنسان، في ظل عدم تحرك أمين المدينة المنورة خلال الفترة الماضية رغم أنه تم رفع أربع برقيات ومع ذلك لم يتحرك، كما أن اللجنة مر عليها أكثر من أسبوعين ولم نر أي قرارات منها.
من جهته، ذكر رئيس بلدية ينبع الدكتور حاتم طه لـ «الحياة» أنه تم فعلاً الحسم ولكن لم تحله البلدية إلى التأمينات، وذلك لعدم وجود أرقام وظيفية، وأن المبالغ التي تم حسمها سيتم صرفها مع بقية استحقاقاتهم التي صرف في رمضان جزء منها، فيما سيتم صرف المستحقات المالية المتبقية خلال الأسبوعين المقبلين.

يذكر أن «الحياة» نشرت (الإثنين) ١١ آب (أغسطس) أن بلدية ينبع حجبت، أسماء موظفيها المفصولين من التوقيع الصباحي، ما أكد لهم مضي بلدية ينبع في تنفيذ قرار فصلهم، بعد أن أمضى غالبيتهم أكثر من ثلاثة أشهر من دون رواتب، ما دفعهم إلى التجمهر أمام مقر البلدية احتجاجاً على ذلك.
وأكد حينها محافظ ينبع المهندس مساعد السليم لـ «الحياة» مبادرته في نقل معاناة مفصولي البلدية لولاة الأمر وبالطريقة الصحيحة، قائلاً: «إنني وعدتهم بنقل معاناتهم وأنا أثق بأن ولاة الأمر لن يدخروا جهودهم لحل هذه المشكلة التي ليست لهم علاقة بها».
وزاد: « لقد أكدت لهم أن توجيهات ولي الأمر بأننا خدام للمواطنين وأبوابنا ستبقى مفتوحة وسنسمعهم ونعالج كل مشكلاتهم، ولقد لمست في أبنائي موظفي بلدية ينبع خلال لقائي بهم بعد تجمعهم أمام مبنى المحافظة، أنهم رجال وطنيون، وأصغوا لما قلت لهم والتزموا بأن يطالبوا بحقوقهم من خلال القنوات الرسمية وهذا حقهم».

مجلس الشورى يستأنف جلساته... الإثنين

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يستأنف مجلس الشورى يوم الإثنين المقبل جلساته العادية بعد انقضاء الإجازة السنوية لأعضاء المجلس، إذ يعقد جلسته العادية الحادية والخمسين للسنة الثانية من الدورة السادسة.
ويستهل المجلس جلساته بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1434 /1435هـ.كما يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 1434/1435هـ.
وفي جلسته العادية الـ52 التي يعقدها يوم الثلثاء القادم يناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1433 /1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1434 /1435 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي 1434 /1435هـ.
ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي 1434 /1435هـ.

•الإسكان": 11 ألف متقدم من خارج المملكة طلباتهم • معلقة" موقتاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة الإسكان السعودية تعليقاً موقتاً لطلبات السعوديين الموجودين في الخارج لأكثر من 90 يوماً حتى يقدموا إثباتات سبب الوجود في الخارج، مشيرة إلى أن إجمالي المتقدمين ممن تنطبق عليهم هذه الحال بلغ 11311 متقدماً.
ويأتي توضيح وزارة الإسكان بعد 24 ساعة من إعلانها أعداد المستحقين للدعم السكني في السعودية، والذين بلغوا 620889 متقدماً، من إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الدعم والبالغ 960397 متقدماً من جميع مناطق المملكة. وكان عدد من المتقدمين على بوابة الدعم السكني (إسكان) الخاصة بوزارة الإسكان فوجئوا بعدم قبول طلباتهم، واستبعادهم موقتاً من قائمة الاستحقاق لأسباب متنوعة، يأتي بينها اكتشاف وجود صكوك لمنازل أو أراضٍ امتلكوها قبل خمسة أعوام من تقديم الطلب. ودعت وزارة الإسكان، في بيان صحافي أمس، المتقدمين الذين تلقوا رسائل تفيد بعدم قبول طلباتهم بسبب الإقامة في الخارج لأكثر من 90 يوماً لأغراض العلاج والدراسة والعمل الحكومي والخاص ومرافقيهم إلى إثبات سبب الإقامة ورفعه من خلال أيقونة الاعتراض المتاحة في بوابة «إسكان».
وأكدت على المواطنين الذين ثبت تملكهم أو تملك أحد أفراد الأسرة لأرض ووصلتهم رسائل بهذا الشأن تأكيد هذه المعلومة من خلال الدخول على البوابة، ليصبح مستحقاً للقرض السكني.

إلزام «هيئة الغذاء والدواء» بإنشاء «نظام إنذار» للتبليغ عن المخاطر الصحية لـ «الأعلاف»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
فيما خول مجلس الوزراء أثناء موافقته على نظام الأعلاف الهيئة العامة للغذاء والدواء منح المنشآت مهلة لتطبيق اللائحة التنفيذية التي وافق عليها المجلس، ألزمت اللائحة «هيئة الغذاء والدواء» بإنشاء نظام إنذار سريع عن أي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان أو الحيوان أو الصحة العامة، يكون مصدره الأعلاف، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.
وأوجبت اللائحة (اطلعت «الحياة» على نسخة منها) الحصول على ترخيص من هيئة الغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف، إضافة إلى حصول موافقة الهيئة في حال فسح الأعلاف المستوردة أو السماح بتصديرها للخارج، كما حددت للهيئة إجراءات تكفل ضمان سلامة الأعلاف ممثلة في إخضاع الأعلاف ومشتقاتها التي تحتوي على منتجات معدلة وراثياً عند دخولها إلى المملكة للاشتراطات اللازمة.
ومنحت اللائحة الهيئة الحق في سحب الأعلاف من أية منشأة، إذا تبين لها أنها تشكل خطراً على صحة الإنسان والحيوان أو الصحة العامة، ولا يمكن تفاديه باتخاذ الإجراءات والتدابير المتاحة، كما لها الصلاحية في إصدار أمر بإغلاق المنشأة لمدد محددة إذا تبين وجود خطر محتمل يهدد صحة الإنسان أو الحيوان أو الصحة العامة، وسيكون لها الحق في إصدار أمر بوقف تداول الأعلاف إذا تسببت في نفوق الحيوانات أو إصابتها أو تضررها من مصدرها أو في الأسواق التي يتم تداولها.
يذكر أن الهيئة أعلنت عن تطبيق المشروع على منتجات الأعلاف المخلوطة والمركبة والمصنعة كافة، مؤكدة أن المشروع يأتي بمثابة نظام مكمل لفراغ تشريعي يضمن مأمونية سلامة وصحة الحيوان، الأمر الذي يضمن منتجات غذائية سليمة للمستهلكين.

تدرسها • نزاهة" بالتعاون مع ديوان المظالم ..

دوائر قضائية متخصصة لقضايا الفساد .. وإدراج مبدأ التشهير

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965077

الرياض - أسمهان الغامدي

تعكف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد " نزاهة" بالتعاون مع ديوان المظالم على دراسة تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الفساد، وسرعة البت فيها، ومبدأ قضائي يخص موضوع التشهير بالفاسدين، ونشر الاحكام القضائية الخاصة بقضايا الفساد المالي والاداري بعد اكتسابها الصفة القطعية، وذلك لترسيخ العدالة، وتأكيد جدية الدولة في مكافحة الفساد، ومعاقبة مرتكبيه.

وأبدى فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار، رئيس ديوان المظالم، رئيس مجلس القضاء الإداري استعداده للتعاون الكامل معها فيما يؤدي إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد. وذلك خلال استقبال فضيلته في مكتبه بالرياض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، ونائبه لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، ونائبه لمكافحة الفساد الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة، وعدد من كبار مسؤولي الهيئة، بحضور رئيس الديوان وأصحاب الفضيلة أعضاء مجلس القضاء الإداري.

وأشاد فضيلته بما تبذله الهيئة من جهود في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأشار فضيلته إلى التلاحم الوثيق بين أهداف الهيئة وأهداف ديوان المظالم ومجلس القضاء الإداري، في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة، وأن كل أجهزة القضاء شركاء للهيئة في مهمتها وأهدافها، واستعرض معاليه الخطة التوعوية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في الديوان

من جهته شكر الشريف رئيس "نزاهة" فضيلة الشيخ على استجابته لطلب الهيئة بعقد مثل هذا اللقاء، وعلى ما يسهم به ديوان المظالم ومجلس القضاء الإداري، من دور فاعل في تقوية الوازع الديني والأخلاقي لدى الناس، وحثهم على الالتزام بالنصوص الشرعية والنظامية، وما يمكن أن يسهم به العلماء من خلال مكانتهم ودورهم في المجتمع في مجال توعية الناس وتثقيفهم في مجالات حماية النزاهة وإشاعة الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري، وما يمكن أن يؤديه رجال القضاء من خلال اعمالهم ودورهم في المجتمع.

يذكر ان هذا اللقاء، يأتي انطلاقاً من حرص "نزاهة" على التواصل مع العلماء ورجال القضاء وأصحاب الرأي، في نطاق تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

دار الحماية الاجتماعية تتابع حالتي طفل وفتاة تعرضا لعنف أسري

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965132

الرياض- صالح الحميدي
تتابع دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض قضية فتاة وطفل تعرضا للأذى من والديهما وشاركت في أذى الفتاة زوجة الوالد.
وأشار مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالنيابة بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد العبيد إلى أن فريق الحماية قابل الشابة (15 عاما) بعد ان استقبلت شكواها شرطة السويدي وأخذ المعلومات المبدئية عن شكواها كما قابل والدها وتم التنسيق معه وزوجته للحضور لتقريب وجهات النظر فيما بينه وبين ابنته كونها ترغب الخروج معه واخذ التعهد عليه وزوجته بعدم تعريض الشابة للأذى مستقبلاً.
وجاء بلاغ الطفل المعنف (9 سنوات)من شرطة الروضة التي أفادت بهروبه من المنزل بعد تعرضه للإيذاء الجسدي والنفسي من والده وقال العبيد إن فريق الحماية قام بمقابلة الطفل ووالدته المطلقة من قبل أخصائيات الحماية وتم تسليمه لأمه آخذا التعهد برعايته والمحافظة عليه وذكر أن والدة الطفل كشفت عن قضية منظورة في المحكمة مضمونها المطالبة بحضانة أبنائها وقد أكدت الدار استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة للطفل فيما يتعلق بأمانه الأسري والنفسي والاجتماعي حماية له من العنف أياً كان مصدره وشدد العبيد في ختام تصريحه على ضرورة تعزيز الأمان الأسري للجميع مرحبا بالتواصل مع الوزارة للإبلاغ عن أي حالات عنف وإيذاء.

داهمت مساكنهن في حيي السلي والنسيم ..
شرطة الرياض تضيق الخناق على الخادمات الهاربات ومشغليهن

23

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965780

الرياض - مناحي الشيباني تصوير - حاتم عمر
خصصت شرطة منطقة الرياض مساء الجمعة حتى فجر أمس السبت حملتها الأمنية لضبط مشغلي الخادمات الهاربات من كفلائهن وتعقبهن في أحياء العاصمة الرياض، وألقت القبض خلالها على 120 شخصاً تورطوا في تشغيل العاملات المنزليات والتستر عليهن وعثر لديهن على 60 خادمة في أعمار مختلفة.

وركزت الحملة التي نفذتها (إدارة الضبط الإداري بشرطة المنطقة، وفرق تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدفاع المدني) على حيي السلي والنسيم.
ويأتي تعقب الخادمات الهاربات والمخالفات لنظام العمل والإقامة في إطار تعليمات صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض للجهات الأمنية في شرطة المنطقة ممثلة بإدارة الضبط الإداري للحد من مخاطر العمالة المخالفة التي تتنوع جرائمها بين ترويج وتصنيع الخمور ومخالفة نظام الإقامة والعمل وغيرها من الأعمال التي ترهق المواطن، ومن بينها هروب العاملات من المنازل عقب قدومهن أو تشغيل بعض المواطنين لعاملات مخالفات ثبت تورطهن فيما بعد بارتكاب جرائم قتل أو سرقة واختفاؤهن من بيوت مشغليهن دون أي أثر لهن مما يترتب عليه من خطورة أمنية على المجتمع.
ضبطت 60 عاملة منزلية و120 متورطاً في التستر عليهن
وقد خصصت الشرطة حملتها التي رافقتها "الرياض" يوم الجمعة باعتباره إجازة لعدد من العاملات المخالفات وعودتهن لمنزل من يتسترون عليهن، حيث حدد عدد من المواقع في وقت سابق بإشراف مباشر ومتابعة من نائب مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سليمان السديس، ومدير إدارة الضبط الإداري بالشرطة العميد عيد العتيبي، ومن ثم أُصدرت التوجيهات للجهات المشاركة في الحملة من دوريات الضبط الإداري وفرق الهيئة والدفاع المدني وفرق الهلال الأحمر بدهم المواقع المحددة في وقت واحد، وبعد الساعة العاشرة من ليلة الجمعة وحتى فجر أمس السبت ضبطت الحملة (180) مخالفاً ومخالفة من المتورطين في هذا النوع من النمط الإجرامي المتمثل في تهريب وتشغيل الخادمات خاصة من الجنسية الأثيوبية. وقد باشرت الجهات الأمنية تحقيقاتها مع المتورطين واستكمال الإجراءات النظامية لإيقاع العقوبات بحقهم وترحيلهم.

أشار إلى مخاطر تتعلق بالأمن الوطني وحماية البيانات وتسرب الاستثمارات للخارج

"الشورى" يحذر من توجه الأفراد والجهات الحكومية للشركات الأجنبية للحصول على خدمة الحوسبة السحابية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/965666

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
حذرت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى من خطورة توجه الأفراد والجهات الحكومية والشركات السعودية إلى الشركات الأجنبية فيما يتعلق الحصول على الخدمات الخاصة بالحوسبة السحابية، وطالبت اللجنة هيئة الاتصالات بتشجيع شركات الاتصالات وتقنية المعلومات للتوسع في استخدامات الحوسبة السحابية محلياً وتوفير البيئة

التنظيمية المناسبة، حتى لا يضطر الأفراد والأجهزة الحكومية وغيرها للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى محاذير تتعلق بالأمن الوطني وارتفاع الطلب على سعات الاتصال الدولي والاعتمادية وحماية البيانات وتسرب الأموال والاستثمارات للخارج.

لجنة الاتصالات في الشورى أكدت في تقريرها المعروض للمناقشة يوم غدٍ الاثنين التنبؤ بزيادة المنافسة في تقديم الخدمات الجديدة مثل خدمة الجيل الرابع وتبني خدمات الحوسبة السحابية وتشجيعها للاستغناء عن تأسيسها في الخارج لدى الدول الأخرى، وسيعود ذلك بالنفع على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتوفير خدمات متطورة وأيضاً إيجاد مصادر جديدة للتوظيف وزادة ربحية شركات الاتصالات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وترى اللجنة ضرورة تشجيع القيام بإنشاء مراكز البيانات المتطورة.

توصية بإلزام مقدمي خدمات الاتصالات بمعالجة مشكلات العملاء خلال 15 يومًا من تقديمها

مطالبة بتفعيل نظام تطبيقات المدفوعات الإلكترونية بدلاً من تسرب الأموال إلى جهات يصعب السيطرة عليها

إنهاء أقل من(1%) من نسبة شكاوى المستفيدين من خدمات شركات الاتصالات في عام..!

وطالبت لجنة تقنية الاتصالات بإلزام مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير آليات لمعالجة مشكلات العملاء وإخطارهم عن طريق هيئة الاتصالات خلال 15 يوما من تقديم الشكوى كحد أقصى.

وجاءت التوصية السابقة بعد ان كشف تقرير أخير لهيئة الاتصالات عن معالجة شركات الاتصالات لنحو 21 ألف شكوى وإنهائها خلال العام (341435) وهي نسبة ضعيفة جداً حيث تمثل هذه الشكاوى(0،038%) فقط من عدد مشتركي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وتتعلق الشكاوى بالفوترة والازعاجات الهاتفية وجودة الخدمات، او عدم توافرها وفصل الخدمة وغيرها.

وتبين للجنة الشورى للاتصالات أن الكثير من الشكاوى تستغرق وقتاً طويلا وجهداً كبير قبل معالجتها وأخرى لايعلم مصيرها، فرأت اللجنة إلزام هيئة الاتصالات لمقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بحل مشكلات العملاء خلال فترة محددة وإبلاغ المستخدم بذلك عبر الهيئة.

ودعت لجنة تقنية المعلومات هيئة الاتصالات بالعمل مع مؤسسة النقد لتفعيل نظام تطبيقات المدفوعات الالكترونية لتعزيز التجارة الالكترونية.

وشددت اللجنة في تقريرها على الإسراع في تفعيل تطبيقات المدفوعات بدلاً من تسرب الأموال إلى جهات أخرى لا نملك السيطرة عليها وبما لا يعود بفائدة على الاقتصاد المحلي خاصة في ظل ازدهار التجارة الالكترونية وانتشارها بين أفراد المجتمع وتوفر البيئة التحتية للتعاملات الالكترونية وتطور النظام البنكي في المملكة.

إلى ذلك يستأنف مجلس الشورى غداً جلساته العادية بعد انقضاء الإجازة السنوية لأعضاء المجلس، حيث يعقد جلسته العادية الحادية والخمسين للسنة الثانية من الدورة السادسة ويستهلها بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 341435، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.

وفي جلسته العادية الثانية والخمسين التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء يناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 331434 وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 341435 وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي 341435.

"التأمينات" حسميات "ساند" من 15 إلى 90 ريالاً لـ 1.4 مليون موظف.... والقراء: "نتمنى تطبيق (ساند) على موظفي التأمينات"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أثار الخبر المنشور بعنوان: («التأمينات» حسميات «ساند» من 15 إلى 90 ريالاً لـ 1.4 مليون موظف).. ردود فعل العديد من القراء عبر الموقع الإلكتروني للجريدة.. فيما يلي أبرز الردود:

إذا طبّق النظام عند تعطّل أي موظف عن العمل، فأسأل الله أن ينفع به جميع موظفي القطاع الخاص، وهو نظام يزيد من الأمان الوظيفي، والقرار ممتاز جدًّا.. والله ولي التوفيق.

محمد النعيري

أفضل لك أيها الموظف أن ترضى بقطع هللات، أو ريالات محددة، قبل أن يأتي يوم ينخسف راتبك إلى النصف بسبب الاحتجاجات. نعم كل ما تدفعه الدولة بمليارات الدولارات، حماية لك، وأنت لا تعلم.

أبو البتول

مجرد سؤال لماذا لا يكون مديرو، وخبراء، وموظفو التأمينات قدوة للاشتراك في ساند؟ وبذلك لا يمكن لموظفي القطاعات الأخرى التشكيك في مصداقية القرار؛ لأنه يشمل الجميع.

إطلاق حساب إلكتروني لنشر الثقافة الصحية والبيئية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720156.htm

مريم الصغير (الرياض)

أطلق برنامج المدن الصحية بوزارة الصحة حسابا إلكترونيا رسميا للتعريف به وبرسالته وأهدافه، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر، وانستغرام» @ hcpksa، وبدأ في نشر رسائله لتوضيح استراتيجيته ومنهجية عمله لاستقطاب تفاعل الجمهور مع أنشطته، كونه برنامجا وقائيا ويعتمد بالدرجة الأولى على «المشاركة المجتمعية» وتفعيلها لتعزيز الصحة في مدن المملكة.

ودعا المشرف على البرنامج حمد الخويلد للتواصل والتفاعل مع الحساب الإلكتروني لتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية في أنشطة المدن الصحية، مشيرا إلى أن هناك استمارة إلكترونية في الحساب لمن يرغب في التطوع والمشاركة في أنشطة 26 مدينة صحية، كل في مدينته حسب مجاله ومهاراته، وسيتم التواصل معه لاحقا من قبل منسق البرنامج في مدينته.

وأوضح أن البرنامج «أحد برامج منظمة الصحة العالمية»، ويهدف لتحسين الصحة «وهذا لن يتحقق ما لم يتم تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة»، لافتا إلى أن البرنامج يعتمد على مبدأ العمل الجماعي والبحث الدائم عن التجديد والابتكار لجميع سكان المدن، مواطنين كانوا أم مسؤولين.

وأضاف إن أنشطة المدن الصحية تهدف لنشر الثقافة حول القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية في اطار جهود التنمية المستدامة، استقطاب دعم ومشاركة المجتمع في معالجة مشكلاته، إعداد الأنشطة والمشاريع الصحية والبيئية وتنفيذها،

مشيرا إلى «أهمية دعم وتعزيز قدرة المحافظات والإمارات في التصدي للمشكلات الصحية والبيئية بالمدن باستخدام أسلوب المشاركة والتعاون بين كافة أفراد المجتمع».

زار مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء .. أمير الرياض: القطاع العدلي أسهم في سرعة إنجاز القضايا وتقليص فترة إصدار الأحكام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720165.htm

واس (الرياض)

رفع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد على الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء في المملكة، مشيدا سموه بالتطور التقني الذي يشهده القطاع العدلي، وإسهاماته في سرعة إنجاز القضايا وتقليص فترة إصدار الأحكام.

وقال سموه خلال زيارته مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء: «إن مشروع خادم الحرمين الشريفين القضائي إنجاز مبهر على الأصعدة العدلية كافة، وفخر لكل مسلم يسرهُ تطبيق شرع الله، فما رأيناه من أنظمة تقنية حديثة وفق معايير عالمية فُعلت في القضاء وأسهمت بتطويره بشكل عال وسريع في إنجاز المعاملات القضائية».

وأضاف، «هذا المشروع العدلي وضع له بصمة في جميع الأجهزة العدلية بالعالم وواجب الجهات الإعلامية إظهار هذا المنجز الإسلامي المشرف الذي يحقق في عمله تعاليم ديننا الحنيف».

وفي الختام قدم سموه شكره لوزير العدل والقائمين في المشروع، متمنيا لهم مزيدا من الإنجاز فوق إنجازهم، داعيا - الله تعالى - بأن يوفقهم ويوفق الجميع لخدمة هذا الدين العظيم ثم المليك العادل والوطن الغالي.

وكان سمو الأمير تركي بن عبدالله قد زار أمس مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وكان في استقباله وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، ورئيس محكمة الاستئناف بالرياض الشيخ عبدالعزيز بن صالح الحميد، ورئيس المحكمة العامة بالرياض الشيخ إبراهيم الحسني، ومدير مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان. من جهة أخرى، استقبل الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز في مكتبه بقصر الحكم أمس المشرف العام على مركز دراسات الجزيرة العربية وحضارتها الدكتور عبدالله بن علي الزيدان يرافقه أعضاء المركز.

وفي بداية الاستقبال قدم الدكتور الزيدان شرحاً عن المركز وما ينظمه من ندوات ومؤتمرات متخصصة في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها ونشر الكتب والبحوث والدراسات، التي تتناول تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها وتقديم

الاستشارات العلمية في كل ما يتعلق بها، وتأسيس قاعدة بيانات تاريخية، بالإضافة إلى مساعدة الباحثين في حقل تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها.
وثمن سمو أمير المنطقة جهود المركز في توثيق التاريخ العريق للجزيرة العربية ونشرها للباحثين والمطلعين، وفي نهاية الاستقبال تسلم سموه هدية عبارة عن الأسفار الكاملة لسلسلة الندوات العالمية لدراسات تاريخ الجزيرة العربية التي حرر أول عدد منها قبل قرابة الأربعين عاما ويقوم المركز حاليا بإعادة طباعتها.

وكيل إمارة جازان يطلع على إنجازات "تراحم" في رعاية السجناء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 ذو القعدة 1435هـ - 29 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140829/Con20140829720169.htm

واس (جازان)
استقبل وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد بمكتبه بالإمارة أمس، الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» محمد بن عائض الزهراني، ورئيس لجنة «تراحم» بالمنطقة علي بن موسى زعلة، وأعضاء اللجنة وذلك بمناسبة صدور الموافقة على اعتماد التشكيل الجديد للجنة «تراحم» بالمنطقة لمدة أربع سنوات قادمة.
وفي بداية اللقاء قدم الأمين العام للجنة عرضا موجزا للمهام والواجبات المناطة باللجنة والأعمال التي تنفذها والخدمات التي تقدمها للسجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمختلف مناطق وطننا العزيز، مبرزا الإنجازات التي حققتها لجنة رعاية السجناء بمنطقة جازان خلال السنوات الماضية وما تجده من دعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان الرئيس الفخري للجنة رعاية السجناء بجازان.
وعبر وكيل إمارة منطقة جازان في كلمة له خلال اللقاء عن سعادته بما تقدمه اللجنة من أعمال وما حققته من إنجازات خلال السنوات الماضية، مقدما التهنئة لأعضاء اللجنة في التشكيل الجديد، حاثا إياهم على بذل الجهود ومضاعفتها بما يخدم السجناء والمفرج عنهم وأسرهم.

تعميق انتماء النشء للأسرة والمجتمع

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140830/Con20140830720269.htm

عواد الطوالة (حائل)، محمد الطالبي (أبها)
أوضح الشيخ أحمد الجرفان عضو مكتب الدعوة والإرشاد في أبها أن الإرهاب مشكلة تعاني منها جميع الشعوب، مبينا أن للأسرة أدوارا إيجابية عدة قد تلعبها وتساهم فيها في رفع درجة الوعي من خطر الجماعات الإرهابية التي تستهدف

أبناءنا. وأضاف «على الأسرة تأصيل وتعميق قيم الانتماء لدى أبنائها، والتي تعد من الحاجات الأساسية للنمو النفسي والنمو الاجتماعي، فغرس الولاء للوطن وحب الوطن والدفاع عنه من أولى مهام الأسرة.
وأردف قائلا: «كلما انعزل الشاب عن أسرته أو ابتعد عنها ازداد شعوره بالحاجة لتلك الجماعات البديلة التي يجد فيها ما ينقصه، وبدورها تقوم تلك الجماعات الإرهابية بتعويضه وتعميق فكرها الخاص وإقناعه بفكر ومعايير الجماعة، والتي تصبح مؤثرة في شخصيته وتدفعه لممارسة العنف.
وأشار إلى أنه بنجاح الأسرة في تحصين أفرادها من التعصب والكراهية وغرس قيم التعاون والمحبة واحترام حقوق الآخرين تكون قد نجحت التربية الأسرية ووسائلها في التكوين السليم الواعي لأبنائها، وبالتالي ساهمت في تحصين المجتمع من التطرف والإرهاب.
وعن أهم الوسائل والآليات التي يمكن بواسطتها حماية أبنائنا وشبابنا من مثل هذه البؤر الإرهابية، وخصوصا الذين يروجون لتلك الجماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة، تحدث عن أنه يجب أن يتحمل كل منا مسؤولياته في الحفاظ على أجيالنا، وخصوصا من فيروس النت الفكري الذي حذر منه الأمير نايف ـ رحمه الله، والذي حول فيه أعداؤنا أبناءنا إلى سهام في نحورنا، موضحا عددا من الحلول التي قد تساهم وبشكل كبير في حماية أبنائنا من هؤلاء الجماعات الذي يبثون سمومهم ومعتقداتهم عبر شبكات التواصل، ومنها ضرورة إيجاد البديل القوي والمنافس على شبكة الإنترنت، وأن تتضافر جهود علماء الشريعة والتربية مع جهود الجهات الرسمية ورجال المال والأعمال في هذا السبيل، وأهمية المبادرة بتعريف الشباب بشبهات المنحرفين فكريا والرد العلمي عليها قبل وصولها إليهم من خلال مواقع الإنترنت، وتحصين الشباب فكريا ودينيا وثقافيا، والحرص على بناء محتوى وطني مميز في الإنترنت، وفق خطة تراعي تمايز المشارب والأذواق، تتيح للشباب الانخراط في أنشطة ثقافية وإبداعية متنوعة، تستهدف تنمية المهارات التي يتمتع بها الشباب ولا يجدون لها متنفسا حقيقيا يستطيعون من خلاله التعبير عن أنفسهم.
من جهته، أوضح مطلق العمر التربوي المتخصص في علوم التربية أن الشباب هم مستقبل وباني هذا الوطن، وهم من يعول عليهم في النهوض بحاضر ومستقبل الوطن، ففي مجتمعنا السعودي يمثل الشباب الشريحة الأكبر، ولذا فإن مستقبل الوطن بأيديهم، كما أن لهم دورا كبيرا في محاربة آفة الإرهاب، والذي يسعى فيه الإرهابيون لاستقطاب شبابنا وغسل عقولهم وأفكارهم باسم الدين، ليتم استخدامهم لتنفيذ مآربهم الإجرامية، ولكن عندما يكون الوعي والتسلح بالعلم ومتابعة أولياء الأمور لأبنائهم، فكل هذا سيندحر أمام وعي الشباب.
واستطرد العمر «يجب أن نعالج الإهمال للشباب، سواء الإهمال الأسري المتمثل في عدم العناية بالفرد داخل الأسرة، أو الإهمال الاجتماعي والمتمثل في مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع تجاه الآخرين، أو الإهمال في بعض الجهات المعنية من خلال تفاعلهم مع الشباب في التوظيف والتدريب والترفيه، حيث يجب الاجتهاد في القضاء على البطالة بكل السبل؛ وهناك دور الجامعات المحلية ووزارة العمل في إيجاد مخرجات لسوق العمل».

"الحميدان" لـ"سبق": تم فتح التحقيق رسمياً وستتم إحالة القضية للمتابعة

طبيب يرفض استكمال إنعاش مريضة مُسنة ووفاتها بـ"صدرية الطائف"

المصدر: جريدة سبق الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Uljgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
بدأت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف اليوم مُجريات التحقيق في واقعة إهمال تسببَ بها أحد أطباء الطوارئ بمُستشفى الأمراض الصدرية، وامتنع عن استكمال إجراءات الإنعاش القلبي لامرأة مُسنة كانت تُعاني مرض الربو وبعض المشاكل في القلب، ما أدى لوفاتها، في الوقت الذي حاولت فيه المُمرضات المُساعدات السيطرة على الوضع وإنقاذها، كذلك الضغط على الطبيب ولكنه رفض بحُجة أنها "عجوز" وستموت.

الواقعة كانت قد بدأت بدخول امرأة مُسنة تتجاوز السبعين عاماً من عمرها، تحتفظ "سبق" باسمها ، بعد ظهر اليوم لقسم الطوارئ بمُستشفى الأمراض الصدرية بالطائف، حيثُ كانت تشتكي من حدة مرض الربو الذي يُنقص الأكسجين لديها، مع بعض المشاكل في القلب، وكانت في حاجة سريعة لـ CPR "إنعاش قلبي رئوي".
حيثُ بدأت الممرضات داخل القسم بالتعامل مع الحالة بشكلٍ إيجابي فيما يخصهن، في ظل حضور ثلاثة من الأطباء من الجنسية الهندية، أحدهم "اختصاصي"، والذي بدأ عملية الإنعاش ابتداءً من الثانية وعشر دقائق ظهراً، ثم تركها وجلس على الكرسي المُقابل مُتغافلاً الحالة ضاحكاً، وأنها ستموت رافضاً استكمال عملية الإنعاش، ما دفع المُمرضات للإلحاح عليه وأن المريضة على قيد الحياة وأن النبض موجود لديها، ولكنه رفض برفقة الطبيب الآخر، وحاول الثالث استكمال العملية ولكنه لم ينجح بمفرده.
حينها ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها "سبق" طلبت المُمرضات من موظف السنترال إعلان "كود بلو" code bloe ، من أجل حضور كل أطباء المُستشفى لدى الحالة باعتبارها طارئة، والذي أكد لهُن أن جهاز النداء عطلان ولا يعمل، واستمررن في المحاولات لاستدعاء الطبيب ولكنه ظل رافضاً استكمال عملية الإنعاش والتي كانت في حاجة إليها المرأة المُسنة بعد الله سبحانه وتعالى، والتي توفيت لاحقاً، فيما كان المدير المناوب قد عِلمَ عن الواقعة ولكن لم يُباشرها.
وذكرت مصادر أن أحد الموظفين بالمستشفى كان قد ادّعى إنسانيته وخبرته، وأبدى تدخلاً في مجريات الحالة والبحث فيها بعد وفاة المرأة المُسنة، وذلك من خلال محاولته استدعاء المُمرضات.
وأكد الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان في تصريحه لـ"سبق" أن الشؤون الصحية بدأت رسمياً فتح ملف التحقيق بالقضية، وستتم إحالة أوراقها لإدارة المتابعة، لاتخاذ الإجراءات النظامية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

منهم محامون وكتاب عدل

"العدل" تحتاج إلى 5 آلاف قاض .. الموجودون 900 فقط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/31/article_881776.html

محمد العوني من الرياض
قال لـ "الاقتصادية" الشيخ محمد أمين مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء، إن خطة وزارة العدل الاستراتيجية لزيادة أعداد القضاة بما يتواكب مع برامج تطوير مرفق القضاء سوف توفر خلال السنوات الثلاث القادمة نحو 50 في المائة من احتياج المحاكم الفعلي للقضاة، وترفع أعداد القضاة إلى ما بين 2500 و3000 قاض وملازم قضائي، في حين أن احتياج قطاعات وزارة العدل الفعلي للقضاة بنهاية الخطة التطويرية نحو 5000 قاض، مضيفاً أن أعداد القضاة لا يتواكب مع الاحتياج الفعلي "لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، ونحن نبذل جميع الجهود لمواكبة أعداد القضاة لبرامج تطوير مرفق القضاء وسد خانة كبيرة".
وأشار الشيخ مرداد إلى أنه بعد صدور الأمر الملكي بتشكيل جديد لمجلس القضاء الأعلى في 3-3-1434هـ، وجد المجلس أن أعداد القضاة لا يتجاوزون 800 قاض، وبعد جهود المجلس تم رفع العدد إلى 1800 قاض، منهم 900 قاض في المحاكم، وبقية القضاة يتوزعون بين العاملين وزارة العدل والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء ومستشاري الديوان الملكي ومجلس الشورى، وتوقع أن يلتحق بالسلك القضائي نحو 300 قاض وملازم قضائي بنهاية سنة 1436هـ.
30

مبنى المحكمة العليا في الرياض.
وكشف عضو المجلس الأعلى للقضاء أن المجلس رفع لخادم الحرمين الشريفين نظام لائحة الأعمال القضائية النظيرة، بعد أن أتم دراستها وفي حال إقرارها سوف تسمح اللائحة باستقطاب أصحاب 13 عملا ممن يعملون في الأعمال القضائية النظيرة بالالتحاق بالسلك القضائي منهم المحامون وكتاب العدل وكتاب الضبط، مضيفاً أنه تقدم للمجلس عدد كبير من العاملين الذين تشملهم اللائحة بطلبات لإلحاقهم بالسلك القضائي إلا أن المجلس ينتظر صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين، حتى يقوم المجلس بمقابلة المتقدمين شخصياً وستكون المقابلة مكتملة ودقيقة جداً لمعرفة قدراتهم وإمكاناتهم للالتحاق بالعمل القضائي، ثم تعيينهم فوراً في السلك القضائي، ما يوجد مصدرا آخر لتعيين القضاة.
وأوضح عضو المجلس الأعلى للقضاء أن خطة وزارة العدل لزيادة أعداد القضاة تعتمد على زيادة عدد كليات الشريعة إلى سبع كليات في الجامعات السعودية، مشيراً إلى أن المجلس يقبل تعيين ملازمين قضائيين من خريجي هذه الكليات ممن يحصلون على تقدير ممتاز أو جيد جداً مرتفع، ويجتازون المقابلة الشخصية، وتم العام الماضي تعيين 200 خريج منهم كملازمين قضائيين، مضيفاً أنهم يحتاجون إلى التدريب لمدة ثلاث سنوات وبعد اجتياز مرحلة التدريب يتم ترقيتهم إلى قضاة.
وبين رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء، أن اللجنة اتخذت أخيراً قراراً بتوزيع الملازمين القضائيين على جميع أنحاء المملكة في جميع محاكم العواصم الإدارية والمحافظات الكبرى مثل محافظات جدة والطائف وبيشة، مشيراً إلى أنه كان يقتصر تعيينهم في السابق على محاكم معينة.

اليوم

في تقرير لـ "الشؤون الاجتماعية":

انخفاض أعداد المتسولين السعوديين بنسبة 23 ٪

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011065

سعود السبيعي – الرياض
كشف تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية عن انخفاض في عدد المتسولين السعوديين بنسبة تقدر بـ23 %.
ولم يشر التقرير السنوي الذي اطلعت عليه "اليوم" الى اعداد المتسولين الذين لم يتم القبض عليهم والذين يقدرون بالآلاف، الا انه اوضح ان هناك مكاتب متخصصة لمكافحة التسول، تقوم بالتعاون مع وزارة الداخلية بالقبض على كل من يضبط متسولا، ويتم بحث حالة المواطنين منهم للوقوف على تسولهم وتوجيههم إلى جهات الخدمات التي وفرتها الدولة بعيدا عن التسول، وذلك على ضوء ما يسفر عنه البحث الاجتماعي من نتائج.
وتنحصر مسؤولية الوزارة في أوضاع المتسول السعودي، أما بالنسبة للأجانب فيتم ترحيلهم لخارج المملكة عن طريق وزارة الداخلية.
ويعمل في المملكة نحو 9.7 مليون وافد وفقا لبيانات رسمية صادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة.
وسجلت البطالة لدى العمالة الوافدة في سوق العمل السعودي ارتفاعاً بمقدار الضعف خلال عام 2013، بالمقارنة بالعام الذي قبله، حيث وصل عدد العمالة الوافدة لما يقارب 19.4 ألف عامل وافد عاطل عن العمل.
وتمثل الإناث العدد الاكبر من العمالة الوافدة من حيث التعطل عن العمل من عدد العمالة الذكور المتعطلين عن العمل.
وبينت وزارة الشؤون الاجتماعية أن مكاتب مكافحة التسول ومكاتب المتابعة الاجتماعية تقع في مكة المكرمة والقصيم والمدينة المنورة والرياض ومحافظة الخرج ومحافظة جدة ومحافظة الاحساء ومحافظة الطائف وأبها والدمام وتبوك وحائل. كما أن لهذه المكاتب مهمات أخرى لدراسة الحالات الاجتماعية التي ترعاها الوزارة ومتابعة أوضاعها لدى أسرها الطبيعية أو الحاضنة أو البديلة.

وفي شأن آخر، اطلقت الوزارة ثلاث جمعيات تعاونية جديدة خلال عام؛ ليصل عدد الجمعيات التعاونية إلى 173 جمعية تعاونية بإجمالي رأس المال والموجودات تفوق 700 مليون ريال.
وأوضحت الوزارة أن الجمعيات التعاونية تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات التعاونية من خلال مجلس الجمعية، الذي يهدف إلى تشجيع التواصل والزيارات وتبادل الخبرات بين الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى تنسيق الجهود والخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية في حال الطوارئ والكوارث بالتنسيق مع الوزارة. كما أن تشجيع القطاع الخاص لدعم التعاون أمر مهم وضروري للدور المحوري والكبير الذي يشكله القطاع الخاص في المملكة.
وبين التقرير أن عدد الجمعيات الخيرية الرجالية في المملكة وصلت 570 والنسائية 39 وعدد الجمعيات الرجالية والنسائية 19 جمعية، والتي تقوم بأعمال متنوعة ومختلفة من رعاية الامومة والطفولة ورعاية المسنين ومكافحة الأمية بين المواطنين واعداد وتأهيل السيدات والفتيات بتدريبهن على أعمال الخياطة والتطريز والتفصيل والنسخ، بالإضافة إلى العديد من الأعمال الحيوية التي تهم شرائح كبيرة من المجتمع.
وأوضح التقرير أن دور الجمعيات يتمحور في دعم الأسر ماديا وفنيا، وبما يكفل لها ممارسة انشطتها بفعالية وكفاءة متكاملة في ذلك مع الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لمواطنيها في مختلف مناطق المملكة.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حماية المستهلك بين الشعارات والقرارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/31/article_881716.html

علي الشدي

ظلت قضية حماية المستهلك شعارا يرفع ويدوي في أروقة عدد من الوزارات وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة.. وفي مؤسسات المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام المختلفة وأسست جمعية لهذا الغرض.. لكن المستهلك ظل يعاني جشع بعض التجار وتلاعبهم وعلى رأسهم بعض وكلاء السيارات الذين يبالغون كثيرا في أسعارها وتكاليف صيانتها وقطع غيارها.
ولم يقتصر الجشع والتحكم في المستهلك على التاجر الكبير، بل إن أصحاب المحال الصغيرة كانوا يضعون لوحات في مقدمة محالهم تنص على أن "البضاعة التي تباع لا ترد ولا تستبدل" ولو جادلت صاحب المحل بأن الاستبدال وحتى استرداد القيمة معمول به في جميع دول العالم، وأنك ستبلغ وزارة التجارة حول الموضوع لصمت عن الكلام وأخذ يؤشر على اللوحة مبتسما ومتحديا.. أما إن تعاملت معه بلطف فقد يتكرم ويتعطف ويعطيك بطاقة كتب عليها "لك قيمة البضاعة التي قمت بردها لشراء نوع آخر من المحل نفسه"، على أمل أن تضيع البطاقة أو تتكاسل عن العودة مرة أخرى.. وجاءت قرارات الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة الأخيرة للتعامل مع حقوق المستهلك بعيدا عن الشعارات فتغير الحال وأصبح أصحاب تلك المحال يشعرونك بإمكانك استبدال السلعة أو ردها ولكن خلال مدة معينة، وقد تكون قصيرة بعض الشيء مقارنة بما هو معمول به في بعض الدول الأخرى.. وعودة إلى قطاع السيارات ما زالت المشكلة والصعوبات مع أن وزارة التجارة والصناعة تطلب الإبلاغ عن أي مبالغة في أسعار قطع الغيار أو الصيانة أو التأخر في تقديم هذه الخدمات.. لكن المشكلة في المستهلك السعودي فهو متسامح للغاية حتى أنه يفقد الكثير من المزايا الممنوحة له، وأذكر أن الرسوم الجمركية المستردة على المشتريات في بعض الدول الأوروبية تضيع على الكثيرين بل وربما على معظم السعوديين، لأنهم لا يطلبون إيصالاتها ووثائقها وإن أعطاهم المتجر هذه الأوراق تركها صاحبها في الفندق أو في قاع الحقيبة ولم يقدمها في مطار المغادرة للجهة المختصة.. تاركا مبلغا يتمنى آخرون لو حصلوا عليه.
وأخيرا: لا شك أن هناك تحسنا ملحوظا في خدمات وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بحقوق المستهلك ليس فقط في مجال التجارة، وإنما في نطاق أكبر وهو المساهمات العقارية التي عانى وما زال يعانيها الكثيرون.. ويبقى بعد ذلك جانب مهم وهو توعية المستهلك حول كيفية الحصول على حقوقه واختيار أفضل السلع بأسعار مناسبة في سوق مفتوحة

للاستيراد، فهل تقوم وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع خطة توعية متكاملة على أسس علمية مستفيدة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى؟

تطور القوانين وقضايا الأسرة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4011016

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

التوجه نحو جمع قضايا الأسرة الواحدة في محكمة واحدة لينظرها قاض واحد يُعتبر مثل هذا التوجه خطوة موفقة بالرغم من انها قد جاءت متأخرة، ذلك ان اقامة الدعاوى الأسرية أو ما يُسمى بـقضايا (الأحوال الشخصية) لينظرها قاض واحد كتلك التي تكون بين الزوجين على وجه الخصوص من طلاق ونفقة وحضانة الأولاد وزيارتهم وما يتصل بها ويتفرع عنها من دعاوى أخرى قد تتعدد أحياناً لتصبح حالة أشبه بالتكاثر الأميبي، لتكون سبب ازدحام العمل عند القضاة وتشتيت الجهد وضياع الوقت يعد توجهاً صحيحاً يوفر الكثير من مزايا حسن سير التقاضي بين الأطراف، علاوةً على عدم اتاحة الفرصة للأطراف للنكاية ببعضهم البعض دون واعز ولا ضمير كما يحدث في كثير من الأحيان من تشتيت كل طرف لوقت وجهد الآخر، ولقد ظلّت المرأة تدفع ثمناً غالياً بسبب مثل تلك الأوضاع وفي الغالب اننا نجد الأولاد هم ضحية كل هذا العناء، وبالطبع ان تجميع مثل هذه الدعاوى لينظرها قاض واحد فضلاً عن صحته يحتاج ايضاً إلى تشريعات منصوص عليها في قالب موحد تتوحد من خلاله الرؤية، حتى تأتي الأحكام متسقة مع بعضها البعض بما يحقق ثقة الجميع من قضاء ومتقاضين، وبما يحقق تقنين مثل هذه المسائل، ويتمثل التقنين المطلوب في مجموعة قانونية واحدة في نصوص جامعة مانعة تتيح للقاضي وللمتقاضي وضوح الرؤية في قراءة واحدة تمنع حدوث حالة التشتت الحادث الآن وتنهي حالات الازدواجية في العمل الواحد، والحق يُقال إننا نحتاج إلى وضع يحقق التوحيد الذي يجمع بين طرفي النزاع في المسائل الأسرية أمام قاض واحد وإن تعددت الدعاوى ذات الصلة، ما يحقق الكثير من المزايا، حيث تُتاح للقاضي سهولة النظر في المسائل الأسرية عبر نصوص موحدة ومتكاملة وشاملة تسهل للقاضي الدراسة والتأمل ومن ثمّ الاحاطة بكل جوانب النزاع الذي كثيراً ما يتفرع من مسألة واحدة تبدأ بالطلاق الذي تنتج بسببه دعاوى النفقة وحضانة الأولاد وزيارتهم وما الى ذلك من اجراءات ومسائل ما انزل الله بها من سلطان، وفي اعتقادنا أن مثل هذا التوحيد والتجميع ينهي ايضاً الحالة التي يعاني منها المحامي الذي كثيراً ما يجد نفسه موزع الجهد والوقت بين عدة محاكم لحضور عدة جلسات عن متقاض واحد هو أحد طرفي دعاوى متعددة أمام خصم واحد ايضاً، كما يتيح القانون المنصوص عليه ايضاً للقاضي وللمحامي الرجوع الى النصوص في شكلها الواضح والمحدد، ما يجعل المحامي عوناً حقيقياً للقاضي بصورة مُنتجة وفاعلة موجهة للهدف المنشود (العدل والرحمة)، حتى تنتهي حالات الاجتهاد الشخصي والتي قد لا تخلو في كثير من الأحيان من العيوب بسبب تشتيت الذهن ما بين اختلاف آراء الفقهاء بين راجح ومرجوح في المذهب الواحد، فما بالنا عندما يكون الأمر مرهونا بعدة مذاهب، كما ان وجود قانون في نصوص محددة وواضحة يساعد أيضاً المتعاملين في مكاتب فضّ المنازعات في محاكم الأسرة والقيام بدورهم على الوجه الأكمل والأشمل بما يُفضي إلى إنهاء النزاع في مراحله الأولية دون أن يمر بالكثير من التعقيدات كما هو الحال امام المحاكم وطريقة سير الدعاوى فيها.

واذا جاز ان التوجه المعلن لتطبيق مبدأ تجميع القضايا الأسرية أمام محكمة واحدة لينظرها قاض واحد انه سُيطبق مؤقتاً في منطقة الرياض دون غيرها، ما يعني تقييد تطبيقه فقط في محاكم الرياض بغية معرفة مدى فعاليته ونجاحه، فإننا نرى أن هذا التقييد لم يكن موفقاً، وكان ينبغي ان يصدر التوجيه عاماً يعمم دون تقييده بمكان أو زمان محددين لكي يصبح قابلاً للتطبيق في جميع انحاء المملكة، وانّ تقييده بفترة تجربة في مكان معين من شأن ذلك أن يجعله عرضة للآراء الشخصية الضيقة التي لا تمت للهدف المنشود بصلة. ذلك ان المعاناة التي تواجهها الأطراف ويواجهها القاضي والمحامي في الرياض هي ذات المعاناة التي يواجهها الجميع في كافة أرجاء المملكة، ولا شك نحن في مملكة التوحيد نحتاج الى تعميق هذا المبدأ في كل علاقاتنا ومعاملاتنا في كل مكان، لهذا نأمل من الجهة المختصة ألا تقيد مثل هذا التوجه الحيوي ولو لفترة محدودة لكي تقرر فيما بعد مواءمته وصلاحه أو صلاحيته ومن ثمّ تعمم تطبيقه في بقية المناطق بالمملكة ، ذلك ان مثل هذا التوجه بتجميع القضايا الاسرية لينظرها قاض واحد ليس من المتصور صدوره الا بعد دراسة متأنية وتمحيص دقيق يؤدي الى التوصية للعمل به وما من شك انه يصدر من أناس اكفاء ذوي نظرةٍ ثاقبة وخبرة متمرسة اتاحت لهم صحيح الرؤية وضرورة مثل هذا التطوير، وحيث إننا نرى أن هذا التوجه يعتبر من أهم الخطوات الإيجابية التي تتخذ على الإطلاق في هذا الجانب، فإننا ننادي بإطلاقه من أول وهله واتاحة الفرصة لتطبيقه في كافة أرجاء المملكة وفي وقتٍ واحد دون ترك الباب موارباً للتراجع عنه قبل تطبيقه تطبيقاً متكاملاً، بل ان مثل هذا التقييد من شأنه أن يجعل البعض يوجهون تفكيرهم للنقد والمآخذ فقط دون ان يتجه وعيهم ووجدانهم للمزايا التي لا نشك في أنها هي الغالبة. ما يستدعي تعميم الفكرة على كل انواع النزاعات أمام المحاكم ومن ثم تشريع القوانين لكافة النزاعات من مسائل مرتبطة ببعضها كالمعاملات المدنية والتجارية والمسائل الجنائية. ذلك ان المملكة تتطور في كافة المجالات وهي تتقدم في شتى المناشط، إلا انها لم تزل تحتاج الى نهضة واسعة لتطوير تشريعاتها وتطبيقها التطبيق الصحيح ذلك بتقنين كافة أعمال القضاء والأجهزة العدلية الأخرى المرتبطة بحياة الافراد والمجتمع ، ومن هنا ننادي بتشريعات محددة بنصوص جامعة مانعة والتسارع من اجل اصدار قانون الأسرة وقانون للمعاملات المدنية والنشاطات التجارية، وأيضاً قانون جنائي عام يشمل ما لم تحط به القوانين الخاصة القائمة الآن، ذلك لكي تنتهي حالة ارتباط مصير العباد بآراء شخصية محدودة لا تسلم في كثير من الأحيان من مجانبة الحق والعدالة، بحيث ان العدالة ادعى والرحمة أبقى وهذان المبدآن لا يتحققان الا في وجود قوانين في الصورة المنصوص عليها في مواد واضحة المبنى جلية المعنى للجميع ، ما من شأنه ان يسدّ كافة الثغرات التي لم تزل تعيب صحيح الفهم لمعنى العدالة والرحمة لدى الكثير مِنّا بسبب اختلاف الرؤى وفقاً لاختلاف المذاهب والآراء التي نستند عليها كمرجع بالطبع لا نستغنى عنه ولكن نحتاج الى ما يوحدنا حوله في صيغة واحدة وفي هكذا قوانين موحدة . وفي هذا لم نزل ننتظر دُور العلم والمعرفة ومنسوبيها من علماء وفقهاء في الجامعات السعودية التي تشهد تطوراً كبيراً الآن بعد ما أُنشئت فيها كليات القانون منذ فترة ليست بالقصيرة . وكليات القانون هذه بالرغم من انها خرّجت العديد من دارسي القانون إلا اننا لم نلحظ وجوداً واضحاً لهؤلاء الخريجين في الأجهزة العدلية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال القضاء الذي هو ادعى من غيره لجذب مثل هؤلاء الدارسين، ذلك حتى تكتمل حلقات التطوير المرجوة .

حقوق الإنسان في العالم

البصيرة": أول مجلة مختصة بحقوق الإنسان في الخليج"

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 ذو القعدة 1435هـ - 30 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أبو ظبي - وام
أصدرت "المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان" أول مجلة حقوقية دولية باللغتين العربية والإنكليزية تختص بحقوق الإنسان في منطقة دول "مجلس التعاون الخليجي" تحديداً والدولية بشكل عام.
وتستهدف المجلة الجديدة التي تحمل إسم "البصيرة" رفع مستوى الوعي على المستويين المحلي والعالمي في ما يتصل بقضايا حقوق الإنسان داخل دول "مجلس التعاون" وخارجها.
وتسعى "المنظمة الدولية الخليجية" من خلال إصدارها مجلة "البصيرة" ربع السنوية للإرتقاء بالوعي العام في المجال القانوني الإنساني والتشريعات الدولية والتأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان والارتقاء بها في جميع التشريعات والممارسات الحكومية، بالإضافة إلى إثارة قضايا عدة ترتبط بحقوق الإنسان حول العالم منها على سبيل المثال ما تناولته المجلة في عددها الأول حول قضية أقلية "فان غوجار" في الهند ومعالجتها على نحو يسمح بالتوعية تجاهها وبلفت نظر الاهتمام الدولي لها.
وأكد المحامي منصور لوتاه رئيس "المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان" أن المجلة ستكون منبرا للتواصل بين منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي عن طريق المشاركة في حوارات حرة ومفتوحة حول أفضل السبل لمعالجة قضايا حقوق الإنسان على المستويات الإقليمية والدولية.
وأشار إلى أن العدد الثاني من المجلة والذي يصدر في تشرين الأول (أكتوبر) 2014، سيتناول قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالمرأة والطفل تحديدا، بالإضافة الى مناقشة الاقتراحات التي تستهدف تحسين وضع ثقافة حقوق الإنسان في منطقة دول "مجلس التعاون الخليجي" وعدد من القضايا على الصعيد الدولي، الى جانب الفقرات الثابتة في المجلة والمختصة بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالتشريعات الإنسانية الدولية.
يشار إلى أن "المنظمة الدولية الخليجية" هي منظمة غير ربحية مقرها جنيف ولها مكتب في دبي وتكرس جهودها بشكل كامل للتأكد من الالتزام بكل ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتضم في عضويتها أفرادا وشخصيات حقوقية وتربوية وخبرات دولية تنشط في مجال رفع مستوى المعرفة حول حقوق الإنسان وحمايتها.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014 م
http://www.alyaum.com/article/4011148

المصدر: جريدة الوطن الاحد 5 ذو القعدة 1435هـ - 31 أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5595